المملكة المغربيـــــــة
وزارة الداخليـــــــة
عمالة إقليم صفـــــرو
جماعة صفـــــــرو
= / =

محضـــــر

مداولات المجلس الجماعي لمدينة صفرو

المجتمع في إطار دورته العادية لشهر ماي 2019

يوم الخميس 02 ماي 2019

عقد المجلس الجماعي لمدينة صفرو دورته العادية لشهر ماي 2019 وذلك يوم الخميس 02 ماي 2019 على الساعة العاشرة صباحا بقاعة الاجتماعات بالجماعة **برئاسة السيد " جمال الفلالي" رئيس المجلس الجماعي**، وبحضور السيد "عبد الرحيم سلهاجي" باشا مدينة صفرو والسيد " يونس عطا الله" قائد بالملحقة الإدارية بنصفار .

كما حضرها بصفة استشارية السادة:

- **خالـد كادي : مدير المصالح بالجماعة.**
- **خالد لعريف : عن مصلحة الميزانية والمحاسبة والصفقات والشؤون القانونية والاجتماعية.**

- العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 35
- عدد الأعضاء المزاولين مهامهم : 35
- عدد الأعضاء الحاضرين : 34

وهم السـادة :

1- جمال الفلالي : رئيس المجلس الجماعي
2- عبد السلام بوهدون : النائب الأول للرئيس
3- محمد الداسي : النائب الثاني للرئيس
4- نور الدين لمزابي : النائب الثالث للرئيس
5- امحمد الحيوني : النائب الرابع للرئيس
6- أمين أحمد كمال : النائب الخامس للرئيس
7- إلهام شريقي : النائبة السادسة للرئيس

8- فاطمة الواحي : النائبة السابعة للرئيس

9- أحمد أحمد الشريف : كاتب المجلس

10- كريمة اسماعيلي علوي : نائبتـــه

11- المصطفى علوي محرز : رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية و الشؤون المالية و البرمجة

12- بدر أحمري : نائبـــــه

13- لمياء العزيزي : رئيسة اللجنة الدائمة المكلفة بالمرافق العمومية و الخدمات.

14- محمد العمراني : نائبهـــا

15- عبد العزيز التقي العلوي : رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية البشرية.

16- فوزية أحصاد : نائبـــــه

17- عبد الحي ونزار : رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالتعمير وإعداد التراب و البيئة وتنظيم السير و الجولان.

18- كريم شفيق : نائبـــــه.

19- الولي العدلوني : مستشـــــار

20- عبد الحق شاكر العلوي : مستشـــــار

21- عبد الله كراكي : مستشـــــار

22- عبد اللطيف بوشارب : مستشـــــار

23- سعاد لغماري : مستشـــارة

24- امحمد ازلماض : مستشـــــار

25- حسان حيضر : مستشـــــار

26- عبد الناصر القشابي : مستشـــــار

27- زكرياء ونزار : مستشـــــار

28- عبد الكريم البزيوي : مستشـــــار

29- مينة مزاورو : مستشـــارة

30- رضوان الفرودي : مستشـــــار

31- محمد ليكاتي : مستشـــــار

32- اليماني عبد السلام : مستشـــــار

33- فؤاد بوشامة : مستشـــــار

34- نبيل عبد العالي : مستشـــــار

- العضو المتغيب بدون عذر: واحد، وهو السيد:

1- عبد اللطيف معزوز

بعد اكتمال النصاب القانوني طبقا للمادة 42 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، افتتح السيد جمال الفلالي، رئيس المجلس الجماعي لمدينة صفرو أشغال الدورة العادية لشهر ماي 2019 المنعقدة في جلسة فريدة يوم الخميس 02 ماي 2019 في الساعة العاشرة صباحا بقاعة الاجتماعات بالجماعة.

وبعد ذلك ذكر بجدول أعمال هذه الدورة على الشكل التالي:

1- تقرير حول أعمال رئيس المجلس ما بين الدورتين العاديتين.

2- المداولة في لائحة تتعلق بتوزيع الدعم على الجمعيات برسم السنة المالية 2019.

3- الدراسة و التصويت على مشروع قرار جماعي يتعلق بتنظيم السير و الجولان.

4- الدراسة و التصويت على مشروع تعديلي للقرار الجماعي المتعلق بضابطة البناء الجماعية على ضوء وضعية قطاع التعمير بمدينة صفرو.

5- الدراسة و التصويت على مشروع اتفاقية شراكة مع المديرية الإقليمية للصحة تتعلق بتخصيص عقاري وبناء مركز صحي.

6- الدراسة والتصويت على مشاريع قرارات للتخطيط وقرارات للتخلي من أجل فتح طرق عمومية.

7- الدراسة و التصويت على اقتناءات عقارية.

8- الدراسة و التصويت على عقد شراكة بخصوص تسيير مشروع " إحداث سوق نموذجي لبيع الخضر و الفواكه السلاوي صفرو " في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

9- الدراسة و التصويت على مشروع دفتر التحملات المتعلق بالترخيص للاستغلال المؤقت للملك العمومي من أجل إقامة أكشاك.

وقبل الشروع في دراسة نقط جدول الأعمال **أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الناصر القشابي، في إطار نقطة نظام، حيث قال**: أن تدخلي في إطار نقطة نظام يتعلق بعدم استدعائنا لحضور أشغال اللجن، وكما هو معروف فعند انعقاد أي دورة تعقد اللجن اجتماعاتها والملاحظ أنه لم يتوصل أحد من إخواننا بأي استدعاء لحضور أشغال اللجن، فهل أن هذه الأخيرة لم تعقد اجتماعاتها المتعلقة بأشغال هذه الدورة العادية لشهر ماي 2019، وشكرا.

- **وبعد ذلك أفاد السيد الرئيس** أنه تم الاعتياد عند انعقاد دورات المجلس نهج سنة إخبار الجميع بالجدولة الزمنية المتعلقة باجتماعات اللجن أما الاستدعاء فهو يوجه إلى أعضاء اللجن، ولا نلجأ إلى التصويت خلال أشغال اللجن. وإذا كنا سنتكلم بلغة القانون فلن يوجه إليك الاستدعاء، إنما اعتدنا إخبار الجميع باجتماعات اللجن، وعلى إثر ذلك يتم استدعاء أعضاء اللجن لحضور أشغال اللجنة التي ينتمون إليها، كما أفاد أن الأخ عبد الكريم البزيوي ليس عضوا في أية لجنة، وأضاف أنه أثناء تشكيل اللجن لم تنضموا إلى أية لجنة، وابرز أيضا أن عمل المجلس ينظم القانون و القانون الداخلي.

- **بعد ذلك تناول الكلمة السيد عبد العالي نبيل، حيث قال**: لدي ملاحظة تتعلق بنقط جدول الأعمال، حيث لم نتوصل بوثائق ذات الصلة بمجموعة من النقط، وأذكر هنا النقطة المتعلقة بالمداولة في لائحة تتعلق بتوزيع الدعم على الجمعيات وكذلك النقطة المتعلقة بالسير و الجولان وبالتالي فهناك مجموعة من النقط لم نتوصل بوثائقها.

- **وردا على ذلك أفاد السيد الرئيس**، أنه من خلال النقاش سنوضح كل الأمور المتعلقة بكل نقطة، كما أن هناك نقط تتطلب فقط استكمالها، وفيما يخص النقطة المتعلقة بالسير و الجولان فسيتم فقط تجميع القرارات الصادرة بشأنها.

وأضاف السيد الرئيس مؤكدا أنه يتم إخبار الجميع بالجدولة الزمنية لاجتماعات اللجن، وهذا من أجل إغناء النقاش.

- **بعده تدخل السيد محمد ليكاتي، حيث قال**: سبق منذ ثلاث دورات أن طلبنا كمعارضة إدراج نقطة بجدول الأعمال و تتعلق بدراسة مشاكل التعمير بالمدينة إلا أنكم تؤجلونها في كل مرة، ونلاحظ أن هذه النقطة غير مدرجة بجدول أعمال هذه الدورة وأشير به فقط إلى النقطة المتعلقة بضابطة البناء. من جهة أخرى، هناك نقطة تتعلق بالملتقى الثقافي فقد حدثت مهزلة إن لم تكن في علمكم السيد الرئيس، حيث تم إيواء ثلاثة أساتذة دكاترة في غرفة نوم واحدة.

- وفي معرض رده أكد السيد الرئيس، أنه لا يمكن مناقشة هذه النقطة لأنها غير واردة بجدول الأعمال، وبالتالي فإنه من المفروض أن تحرصوا على تطبيق القانون، إذ لا يمكن مناقشة أي شيء يوجد خارج جدول الأعمال، وما تقوله فهو كذب و بهتان. وهنا طلب السيد الرئيس من السيد الباشا الحرص على تطبيق القانون.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد الباشا، حيث أفاد. وكما عهدنا من طرف الجميع معارضة و أغلبية حيث تكون أجواء الحوار منتجة، ويثمر عن نتائج من خلال مناقشة القضايا التي تخص الساكنة وكذا جدول الأعمال، وأتمنى أن نعيش نفس الأجواء وأنا هنا لا أؤاخذ أحدا، فجدول الأعمال واضح والقانون الداخلي واضح كذلك، وبالتالي فما على الإخوان جميعا إلا الالتزام به لكي تمر الدورة في أجواء عادية، وهناك مساطر واضحة لطرح النقط قصد التداول بشأنها، ويمكن وضع شكاية في الموضوع إذا لم يتم تطبيق القانون وفي الغالب تكون الأمور عادية حيث يتم إتباع المساطر، وشكرا.

- بعد ذلك أوضح السيد الرئيس، أن النقطة المتعلقة بالتعمير التي أثارها السيد محمد ليكاتي فهي واردة بجدول الأعمال في إطار النقطة المتعلقة بالدراسة و التصويت على مشروع تعديلي للقرار الجماعي المتعلق بضابطة البناء الجماعية على ضوء وضعية قطاع التعمير بمدينة صفرو.
وقد تم طرحها بهذه الصيغة لارتباطها بضابطة البناء، ولذلك أردنا أن يكون النقاش حول وضعية قطاع التعمير بالمدينة ذا مدلول يسفر عن نتائج وفي الغالب فتلك المشاكل التي يعاني منها قطاع التعمير لها ارتباط بضابطة البناء، وإذا لم يكن هناك أي ارتباط فسيتم مناقشة الموضوع، فالنقطة المثارة فهي مؤجلة عن الدورة السابقة وسيتم مناقشتها بكل أريحية.

- **بعده تناول الكلمة السيد امحمد ازلماض، حيث قال**: تكلمتم عن تطبيق القانون، فنحن مطوقون بالقانون التنظيمي المنبثق من روح الدستور الذي يعتبر أسمى قانون و تليه القوانين التنظيمية والقوانين و المراسيم وغير ذلك. والقانون يطبق على حد سواء على الأغلبية و على المعارضة.

أولا: فيما يخص هذه الدورة فإنني أعتبرها بأنها غير قانونية لأنه لم يتم احترام مسطرة تهيئ هذه الدورة، لأنه على المكتب أن يجتمع 20 يوما قبل انعقاد الدورة لكي يبلغ جدول الأعمال إلى السيد العامل. وداخل أجل 8 أيام بعد التوصل بجدول الأعمال تبقى للسيد العامل الصلاحية لإضافة نقط بجدول الأعمال أو التعرض على بعض النقط، وإذا قمنا بعملية حسابية لتاريخ اجتماع المكتب و تبليغ الرسالة المتعلقة بجدول أعمال الدورة إلى السيد العامل وآجال 8 أيام التي

تحتسب ابتداء من تاريخ التوصل بجدول الأعمال، مع العلم أن الدورة الاستثنائية عقدت بتاريخ 17 أبريل 2019، إذن فالتهيئ لهذه الدورة قد تم قبل الدورة الاستثنائية.

- فيما يخص جدول الأعمال الذي توصلنا به، ومع الأسف فإن القانون التنظيمي يحدد مسطرة الاستدعاء.

- ثالثا، تشير الفقرة الثانية من المادة 28 من القانون التنظيمي إلى ما يلي: " تعرض النقط المدرجة في جدول أعمال المجلس لزوما على اللجان الدائمة المختصة لدراستها" وأتساءل السيد الرئيس وأنا لن أقبل فهل ذلك يعتبر " حكرة" ؟ حيث يتم القول بإخبارنا، باي كيفية تم الإخبار؟ . تشير الفقرة الثالثة من المادة 56 من القانون الداخلي إلى ما يلي: " يوجه الاستدعاء من قبل رئيس اللجنة المعنية إلى أعضاء اللجنة 48 ساعة قبل انعقادها، وإذا كان هناك استثناء فخلال 24 ساعة"، وتبعا لذلك فإننا لم نستدع لحضور أشغال اللجن لا داخل أجل 48 أو 24 ساعة إضافة إلى ذلك لم نتوصل بالوثائق ذات الصلة بجدول الأعمال ، وتعرض نقط الدورة على اللجن لدراستها، وموافاتنا بتقارير اللجن، فهذه الأمور كلها لم يتم القيام بها، والذي لا اقبله السيد الرئيس هل ذلك " حكرة" ، وأنا لن أقول العبث، فهل ذلك تهور؟ حيث يقوم موظف بتوزيع الوثائق في الساعة 11 أو 12 ليلا ويزعج الإخوان، وفي الصباح نجد الوثائق ملقاة أرضا وراء الباب. فكيف لنا أن نتمكن من دراستها؟ ولذلك أقول هذه النقط لزوما يجب أن تكون قد درست من طرف اللجن، إذا لم تعرض على اللجن لدراستها فإننا نعتبر أن هذه الدورة غير قانونية، وشكرا.

- **<u>بعد ذلك تدخل السيد الرئيس، فقال</u>: تفسر، وتحكم فإذا كنت تسأل عليك أن تطرح السؤال، وإذا كنت تقول لا شيء تم القيام به، فمن قال لك ذلك؟** كما قلت أن المكتب لم يجتمع، ولم يتم استدعاء اللجن، ولم تنجز التقارير. فكل هذه الأمور تم ذكرها وهي ما قمت بتدوينها.

فالقانون التنظيمي واضح، وبخصوص الوثائق ذات الصلة فقد تمت مناقشة ذلك مرارا وتكرارا، فقد قمنا بمناقشة نقط جدول الأعمال وعندما يتضح من خلال المناقشة أن هناك وثيقة جوهرية لم يتم مناقشتها، فالنقطة واضحة.

- مسألة اجتماع المكتب، فطبقا للقانون فقد اجتمع المكتب داخل الآجال أي قبل 20 يوما عن تاريخ انعقاد الدورة وقمنا بتبليغ السيد العامل بجدول الأعمال الأولي، وداخل آجال 8 أيام بعد التوصل بجدول الأعمال لم نتوصل بأي مقترح يقضي بإضافة نقطة بجدول الأعمال، وبعد ذلك وضعنا جدول الأعمال النهائي وفق المسطرة المحددة بالقانون التنظيمي، ولم يتم إغفال أي إجراء

مسطري، وهذا شيء مثبت وليس هناك تعارض في عقد اجتماع للمكتب للتحضير لدورة عادية أثناء انعقاد دورة استثنائية وإلا أن تدلنا على نص يشير إلى عكس ذلك.
بالنسبة لاجتماعات اللجن، فأنا أحيي هذا الزخم وهذا الاهتمام باجتماعات اللجن، إنما يجب أن تكون صادقة وليس وراءها شيء آخر، وأنا أجزم أنها صادقة.
كما قلت فمنذ أن تولى هذا المجلس مسؤولية تدبير الشأن المحلي لهذه الجماعة فقد شكلت مكونات اللجان وهناك من الإخوان من امتنع أن يكون عضوا بأي لجنة.

- **<u>بعد ذلك تدخل السيد رضوان الفرودي</u>**، حيث قام بتلاوة المادة 35 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات والتي جاء فيها ما يلي: " يقوم الرئيس بإخبار أعضاء المجلس بتاريخ وساعة ومكان انعقاد الدورة بواسطة إشعار مكتوب يوجه إليهم عشرة أيام على الأقل قبل تاريخ انعقاد الدورة في العنوان المصرح به لدى المجلس المعني".
وهنا أشار السيد رضوان الفرودي أنه في كل مرة يجد الوثائق في مكان معين، مرة بدرب الميتر، وأخرى بالمقهى، ومرة أخرى بستي مسعودة.
بعد ذلك استأنف قراءة مقتضيات المادة السالفة الذكر " يكون هذا الإشعار مرفقا بجدول الأعمال والجدولة الزمنية للجلسة أو جلسات الدورة و النقط التي يتداول المجلس في شأنها خلال كل جلسة وكذا الوثائق ذات الصلة". وليكن في علمكم ففي منتصف ليلة أول أمس البارحة توصلت بالوثائق وهي ناقصة، وشكرا.

- **<u>بعد ذلك توجه إلى السيد رضوان الفرودي قائلا</u>**: لقد أخذت الكلمة بدون إذن، وهذا أولا يعتبر خرقا للقانون و الأخلاق والأعراف وكل شيء، الكلمة تناولها السيد امحمد ازلماض مشكورا إنما الكلمة التي تناولتها ففي أي إطار سندرجها؟ ولذلك فعليك أن تطبق القانون على نفسك أولا.
- بالنسبة لتكوين اللجن الدائمة، فقد سبق للمجلس خلال دورته العادية لشهر فبراير 2017 أن قام بهيكلة اللجن الدائمة على الشكل التالي:

- **<u>اللجنة الدائمة المكلفة بالتعمير و إعداد التراب و البيئة و تنظيم السير و الجولان:</u>**

1- عبد الحي ونزار: رئيس اللجنة
2- كريم شفيق : نائبـــه
3- أمين أحمد كمال
4- عبد السلام بوهدون
5- امحمد الحيوني

- **<u>اللجنة الدائمة المكلفة بالمرافق العمومية و الخدمات:</u>**

1- لميـــاء العزيــزي: رئيسة اللجنة

2- محمد العمراني: نائبهـــا

3- إلهام شريقي

4- أحمد احمد الشريف

5- مولاي احفيظ كناني علوي

- **<u>اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية و الشؤون المالية والبرمجة</u>**:

1- المصطفى علوي محمدي محرز: رئيــس اللجنة

2- بدر أحمري : نائبـــه

3- جمال الفلالي

4- عبد الله كراكي

5- محمد الداسي

- **<u>اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية البشرية</u>**:

1- عبد العزيز التقي العلوي : رئيــس اللجنة

2- فوزية أحصاد : نائبتـــه

3- نور الدين لمزابي

4- فاطمة الواحي

5- كريمة اسماعيلي علوي

6- الولي العدلوني

7- عبد الحق شاكر العلوي

<u>- وبعد ذلك أفاد السيد الرئيس</u>، أن باقي الأعضاء لم يرشحوا أنفسهم في أية لجنة ثم قال للسيد عبد الكريم البزيوي بأنه لا يميز ما بين الأمور كما أوضح أن هناك فرق بين الإخبار والاستدعاء، إذ لا يمكن أن يوجه إليك الاستدعاء وأنت لست عضوا في أية لجنة.

وبعد ذلك قام السيد الرئيس بتلاوة ما جاء في المادة 54 من النظام الداخلي للمجلس والتي تشير إلى تخصيص رئاسة اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية الاقتصادية للمعارضة.

- **وبعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد امحمد ازلماض**، في إطار ملتمس حيث أشار إلى أن القانون يلزمنا وعلينا أن نطبقه، كما أن هناك خلل فيما بيننا، ولذلك فأنا أطلب برفع الجلسة وقد أشار إلى أن المادة 35 من القانون التنظيمي جاء فيها :" يقوم الرئيس بإخبار أعضاء المجلس بتاريخ وساعة ومكان انعقاد الدورة بواسطة إشعار مكتوب يوجه إليهم عشرة أيام على الأقل قبل تاريخ انعقاد الدورة.... وكذا الوثائق ذات الصلة".

وليس التوصل بها البارحة في الساعة 12 ليلا. فالمشرع قد حدد ذلك في 10 أيام، ولذلك فإنني أطلب أن ترفع الجلسة طبقا لما تنص عليه المادة 24 من القانون الداخلي.

- وطبقا لنفس المادة **تلا السيد الرئيس ما يلي**: " عندما يطلب ذلك ثلث الأعضاء الحاضرين" وبعد احتساب عدد الأعضاء الحاضرين الذي بلغ 26 عضوا تبين أن نصاب ثلث الأعضاء الذين يطلبون برفع الجلسة متوفر، وبذلك تقرر رفع الجلسة مؤقتا.

- **بعد ذلك تدخل السيد عبد الحق شاكر العلوي، حيث قال**: بحضور السلطة المحلية ممثلة في السيد الباشا فإذا كانت الجلسة غير قانونية فعليه أن يتحمل المسؤولية ويقول لنا بوقف الأشغال لأن ذلك غير قانوني. السلطة المحلية بصفتها تمثل القانون، فهل المسطرة التي يتفضل بها السيد المستشار المحترم و الإخوان لم تخضع للإجراءات المسطرية وهل السيد الباشا لم يتوصل بهذه المسطرة كلها؟ إذن فهذا هو السؤال ومادام أن السيد الباشا حاضرا هذه الجلسة فهذا يعني أنها قانونية، ونحن الحاضرون هذه الجلسة الآن" مفخبرناش هذا الشيء غير قانوني" وبالتالي إذا كنا سنتوقف من أجل تلطيف الأجواء، فليس في ذلك أي مشكلة.ولكن على أي أساس؟ فإذا كان القول بأن هذه الجلسة غير قانونية فهذا يعني أنه علي أن أنسحب وألا أحضرها، ولذلك فأنا ألتمس من السيد الباشا أن يقول لي هل المساطر قد احترمت أم لم تحترم؟ وإذا كان الأمر خلاف ذلك فما علينا إلا أن ننسحب من هذه الجلسة، وشكرا.

- **بعد ذلك تدخل السيد الرئيس، حيث قال**: أن المادة التي تشير إلى رفع الجلسة مؤقتا فهي واضحة، وأضاف " أن عمل العقلاء منزه عن العبث " ومن سيقوم بهذا العمل بعد رفع الجلسة، فهل سيقوم بذلك جميع أعضاء المجلس أم سيتم ذلك بواسطة لجينة، إذن فمن سيقوم بذلك وماذا سيفعل؟ وهذا فقط من أجل تحديد المدة الزمنية التي سترفع خلالها الجلسة.

- **بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد حسان حيضر، حيث قال**: في الحقيقة لم يكن بودي أن أتدخل لولا تدخل السيد عبد الحق شاكر العلوي، وأظن أنه لا يمكن إقحام السيد الباشا في هذه الأمور. فنحن نقرأ القانون والقانون فوق الجميع ربما إذا كانت هناك أمور نريد تحميلها إلى الآخر، فإن ذلك ليس هدفنا. إنما هدفنا هو أن القانون واضح، وقد خضعت عملية رفع الجلسة للتصويت وبالفعل تمت عملية التصويت، وبعد ذلك نريد أن نتراجع إلى الوراء وما كان يجب القيام به هو توضيح الرؤيا قبل التصويت عليها. أما الآن فقد قمنا بعملية التصويت و نتيجة لذلك علينا أن نرفع الجلسة.

- **بعده تدخل السيد الرئيس**، فطرح السؤال التالي: ما هي المدة الزمنية لرفع الجلسة؟ وماذا سنفعل؟ هل سنحدد ها في 20 دقيقة؟ وماذا سنفعل خلالها؟

- **بعد ذلك تدخل السيد امحمد ازلماض، فقال**: لما وضعنا القانون الداخلي، فهذه الأسئلة التي طرحتموها كان من المفروض أن تكون محددة بالقانون الداخلي.

- **أفاد السيد الرئيس في معرض رده**، أنه ليس بالضرورة الإشارة إلى ذلك بالقانون الداخلي وأن ذلك يكون حسب الحالة و النازلة، فرفع الجلسة قد تستغرق ساعتان وفي ظروف أخرى تستغرق 5 دقائق.

- **استأنف السيد امحمد أزلماض تدخله، حيث قال**: أسمى مؤسسة هو البرلمان، فلما يقع خلاف وترفع الجلسة لمدة محددة فرئيس المجلس و الكاتب وثلاثة أو عضوين فيجتمع الجميع بمكتب الرئيس و يتفقون على نقط معينة وعلى إثر ذلك يتم اتخاذ القرار، فإذا توصلنا إلى حل توافقي . وفي حالة استحالة ذلك لا يجب إقحام السلطات المحلية أو الإقليمية في الأمر، وفوق كل هذا العمل على تطبيق القانون وإذا اقتضى الأمر ذلك اللجوء إلى المحاكم الإدارية وسلك المسطرة، ولذلك فأنا أقترح أن ترفع الجلسة لمدة 20 دقيقة، يجتمع مع السيد الرئيس عضوين بحضور السيد الباشا وذلك من أجل إيجاد حل توافقي لأن هناك بعضا من الخلل وهذا ما يتطلب معالجته.

- **وردا على ذلك أفاد السيد الرئيس**: أنه ليس هناك أي خلل ولا يمكن إصدار حكم هكذا، فهذا رأيك.

- **تتمة تدخل السيد امحمد ازلماض، فقال**: عندما ترفع الجلسة سنتكلم، وقد صوتنا واتخذنا القرار من أجل رفع الجلسة.

- **بعد ذلك طلب السيد الرئيس**، تحديد المدة الزمنية لرفع الجلسة في 20 دقيقة، وماذا سنفعل؟ ومن سيقوم بهذا العمل؟.

- **بعد ذلك تدخل السيد عبد الحق شاكر العلوي، فقال**: أقترح أن تتكون هذه اللجنة من رؤساء الفرق إلى جانب السيد الرئيس و الكاتب وممثل السلطة والكاتب العام.

- **بعد ذلك قام السيد الرئيس**، برفع الجلسة لمدة 20 دقيقة. وفي نفس الوقت أشار إلى أن الساعة تشير إلى الحادية عشر صباحا وفي الساعة الحادية عشر و 20 دقيقة يستأنف المجلس أشغال هذه الدورة العادية لشهر ماي 2019.

رفعت الجلسة لمدة 20 دقيقة.

- **قبل استئناف الجلسة اعتذر السيد الرئيس** على تجاوز المدة الزمنية لرفعها والمحددة سلفا في 20 دقيقة إذ استغرقت مدة توقفها 35 دقيقة. وبعد ذلك استأنف المجلس أشغال الدورة العادية لشهر ماي 2019، وقد شكر السيد الرئيس الإخوان على مناقشاتهم التي اتسمت بالغيرة المعهودة فيهم، فيما يخص تدبير الشأن العام.

وقد انصب هذا النقاش حول نقط جدول الأعمال والوثائق التي من المفروض أن يتوصل بها السادة الأعضاء، وقد تمت مناقشة هذا الموضوع من جميع الجوانب. وأخذا بعين الاعتبار مقتضيات المادة 28 من القانون التنظيمي والتي جاء فيها: " .... **وفي حالة عدم دراسة لجنة دائمة لأي سبب من الأسباب لمسألة عرضت عليها، يتخذ المجلس مقررا بدون مناقشة يقضي بالتداول أو عدم التداول في شأنها** " .

واعتبارا لذلك فقد حصل الاتفاق مع الإخوان لدراسة نقط بعينها على ان يتم تأجيل باقي النقط إلى دورة أخرى، وقد أوضحنا أن الأمر مرتبط بالهيكلة الجديدة التي خضعت لها الإدارة الجماعية مؤخرا، وفي هذا الإطار سنحاول تدعيم مصلحة شؤون المجلس بشكل قوي حتى لا نظل نسقط في إشكالية الوثائق و الآجال، ولذلك يتعين على المجلس الموافقة على ما تم الاتفاق عليه مع الإخوان، حيث أن هذا الاتفاق حصر عدد النقط التي سيتداولها المجلس خلال هذه الدورة العادية لشهر ماي 2019 في أربعة، وهي كالآتي:

- **النقطة الأولى تتعلق بتقرير حول أعمال رئيس المجلس ما بين الدورتين العاديتين.**
- **النقطة الثانية تتعلق بالجمعيات، وبخصوص هذه النقطة أوضح السيد الرئيس أنها مرتبطة بدورة سابقة إلا أن إشكالا وقع بالميزانية و سنعمل على شرح هذا المعطى لجميع الإخوان.**
- النقطة المتعلقة بالسير و الجولان ستؤجل.
- النقطة المتعلقة بمشروع تعديلي للقرار الجماعي المتعلق بضابطة البناء الجماعية، ستؤجل.

- النقطة الثالثة التي سيتداول المجلس بشأنها تتعلق بمشروع اتفاقية شراكة مع المديرية الإقليمية للصحة تتعلق بتخصيص عقاري وبناء مركز صحي (نظرا لأهميته الاجتماعية).

- النقطة المتعلقة بفتح الطرق العمومية، ستؤجل.

- النقطة المتعلقة باقتناءات عقارية، ستؤجل.

- النقطة الرابعة التي سيتداول بشأنها المجلس تتعلق بعقد شراكة بخصوص تسيير مشروع " إحداث سوق نموذجي لبيع الخضر و الفواكه السلاوي صفرو " في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

- النقطة المتعلقة بمشروع دفتر التحملات المتعلق بالترخيص للاستغلال المؤقت للملك العمومي من أجل إقامة أكشاك، ستؤجل.

وبعد ذلك عرض جدول الأعمال على المجلس من أجل التصويت.

وبعد الانتهاء من عملية التصويت قال السيد الرئيس، أن جدول أعمال هذه الدورة العادية لشهر ماي 2019 أصبح على الشكل التالي:

1- تقرير حول أعمال رئيس المجلس ما بين الدورتين العاديتين.

2- المداولة في لائحة تتعلق بتوزيع الدعم على الجمعيات برسم السنة المالية 2019 في إطار مراجعة النقطة التي أدرجت خلال الدورة الاستثنائية لشهر أبريل 2019.

3- الدراسة و التصويت على مشروع اتفاقية شراكة مع المديرية الإقليمية للصحة تتعلق بتخصيص عقاري وبناء مركز صحي.

4- الدراسة و التصويت على عقد شراكة بخصوص تسيير مشروع " إحداث سوق نموذجي لبيع الخضر و الفواكه السلاوي صفرو " في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وبعد تلاوة جدول الأعمال قدم السيد الرئيس التحية للإخوان على روح التفهم وهذا التوافق الذي حصل، كما أفاد أن أحسن ما يوجد في الديمقراطية هو التوافق، وأضاف وكما قلنا للإخوان، فنحن لا نريد فرض رأي الأغلبية، وكلما حصل التوافق ونتج عن ذلك الخروج بنقطة ميسرة تخدم الصالح العام، فإن ذلك ما نطمح إلى تحقيقه.

وبعد ذلك شرع المجلس في دراسة نقط جدول أعمال هذه الدورة.

وزارة الداخلية
جماعة
صفرو
عمالة إقليم صفرو

مقرر 308 بتاريخ 02 ماي 2019

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر ماي 2019 المنعقدة يوم الخميس 2 ماي 2019.

وطبقا لمقتضيات المادة 28 من القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني و الني أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت: 25
- عدد الأصوات المعبر عنها : 25
- عدد الأعضاء الموافقين : 24

وهم السادة:

1- جمال الفلالي
2- محمد الداسي
3- نورالدين لمزابي
4- امحمد الحيوني
5- فاطمة الواحي
6- أحمد احمد الشريف
7- المصطفى علوي محمدي محرز
8- لمياء العزيزي
9- عبد العزيز التقي العلوي
10- فوزية أحصاد
11- الولي العدلوني
12- عبد الحق شاكر العلوي
13- عبد اللطيف بوشارب
14- سعاد لغماري
15- ازلماض امحمد
16- حسان حيضر
17- القشابي عبد الناصر
18- زكرياء ونزار
19- البزيوي عبد الكريم
20- مينة مزاورو
21- رضوان الفرودي
22- ليكاتي محمد
23- عبد السلام بوهدون
24- نبيل عبد العالي

وزارة الداخلية
جماعة صفرو
عمالة إقليم صفرو

- عدد الأعضاء الرافضين: واحد، وهو السيد: عبد السلام بوهدون.
- عدد الأعضاء الممتنعين : لا أحـــد.

وزارة الداخلية
جماعة
صفرو
عمالة إقليم صفرو

يقرر ما يلي:

تطبيقا لمقتضيات المادة 28 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، قرر المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر ماي 2019 المنعقدة في جلسة فريدة بتاريخ 02 ماي 2019 بأغلبية الأصوات المعبر عنها التداول بشأن النقط التالية:

1- تقرير حول أعمال رئيس المجلس ما بين الدورتين العاديتين.

2- المداولة في لائحة تتعلق بتوزيع الدعم على الجمعيات برسم السنة المالية 2019 في إطار مراجعة النقطة التي أدرجت خلال الدورة الاستثنائية لشهر أبريل 2019.

3- الدراسة و التصويت على مشروع اتفاقية شراكة مع المديرية الإقليمية للصحة تتعلق بتخصيص عقاري وبناء مركز صحي.

4- الدراسة و التصويت على عقد شراكة بخصوص تسيير مشروع " إحداث سوق نموذجي لبيع الخضر و الفواكه السلاوي صفرو " في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

كما قررتأجيل التداول بشأن النقط التالية إلى دورة أخرى:

- الدراسة و التصويت على مشروع قرار جماعي يتعلق بتنظيم السير و الجولان.
- الدراسة و التصويت على مشروع تعديلي للقرار الجماعي المتعلق بضابطة البناء الجماعية على ضوء وضعية قطاع التعمير بمدينة صفرو.
- الدراسة و التصويت على مشاريع قرارات للتخطيط و قرارات للتخلي من أجل فتح طرق عمومية.
- الدراسة و التصويت على اقتناءات عقارية.
- الدراسة و التصويت على مشروع دفتر التحملات المتعلق بالترخيص للاستغلال المؤقت للملك العمومي من أجل إقامة أكشاك.

الرئيس: **الكاتب:**

جمال الفلالي **أحمد احمد الشريف**

• **النقطة الأولى: تقرير حول أعمال رئيس المجلس ما بين الدورتين العاديتين:**

- **النقطة الثانية**: المداولة في لائحة تتعلق بتوزيع الدعم على الجمعيات برسم السنة المالية 2019 في إطار مراجعة النقطة التي أدرجت خلال الدورة الاستثنائية لشهر أبريل 2019:

- **المقـــرر** : **المصطفى علوي محمدي محرز،**

رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية و الشؤون المالية و البرمجة

- **السيد الرئيس،**
- **السيد الباشا،**
- **السيدات و السادة المستشارين،**
- **الحضور الكريم**

- **العـــرض** :

اجتمعت اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية و البرمجة واللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية البشرية في اجتماع مشترك يوم الاثنين 29 أبريل 2019 في الساعة الثالثة و النصف زوالا خصصت لدراسة النقطة رقم 2 المدرجة بجدول أعمال الدورة العادية لشهر ماي 2019 والمتعلقة بالمداولة في لائحة تتعلق بتوزيع الدعم على الجمعيات برسم السنة المالية 2019 في إطار تعديل المقرر المتخذ خلال الدورة الاستثنائية شهر أبريل 2019. فقد سبق للمجلس أن تداول في دورته الاستثنائية لشهر أبريل 2019، حيث وافق على توزيع الدعم برسم السنة المالية 2019 على بعض الجمعيات الرياضية لكن هذا التوزيع يفوق سقف الاعتمادات المفتوحة بميزانية سنة 2019. كذا لا يمكن سلك مسطرة تحويل الاعتمادات حسب التبويب الجديد لميزانية الجماعة الترابية، ولهذا عملت اللجنتان على إعادة توزيع هذا الدعم مع إدخال جميع الجمعيات الرياضية النشيطة والتي طلبت دعما من الجماعة مع احترام سقف الاعتماد المفتوح بميزانية سنة 2019 والذي يبلغ 900.000,00 درهم.

وانطلاقا من رؤية المجلس بأن الشأن الرياضي يعد أحد أقطاب التنمية المحلية الذي يجب رعايته والاهتمام به ويعتبر كذلك أحد المرتكزات الأساسية للتنمية البشرية وكذا التحديات

التي تواجه الجمعيات الرياضية ذات المستوى التنافسي التي تصبو إلى تحقيق نتائج جيدة لتوطيد مكانتها وإغناء رصيدها الرياضي والتاريخي و التأسيس لتراكمات النجاحات الرياضية تسهم في إشعاع وتداول اسم المدينة من أجل استثمار النجاحات الرياضية و تجعلها ضمن حاضرة المدن ذات التميز الرياضي.

وقد قامت اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية و الشؤون المالية و البرمجة و اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية البشرية بمناقشة ودراسة ملفات الجمعيات الرياضية نتج عنها تقييم مقترح توزيع الدعم على الشكل التالي:

- جمعية الوداد الرياضي الصفريوي لكرة القدم: **380.000,00 درهم**
- جمعية الوداد الرياضي الصفريوي لكرة السلة:140.000,00 درهم
- جمعية النادي الرياضي الصفريوي لكرة اليد:90.000,00 درهم
- جمعية أشبال أكاي لألعاب القوى:70.000,00 درهم
- جمعية الوداد الرياضي الصفريوي لألعاب القوى:50.000,00 درهم
- جمعية الأطلس الرياضي الصفريوي لكرة القدم:100.000,00 درهم
- جمعية الوداد الرياضي الصفريوي للكرة الحديدية:20.000,00 درهم
- جمعية الوداد الرياضي الصفريوي لتنس الطاولة:15.000,00 درهم
- جمعية المستقبل لفرق الأحياء لكرة القدم بصفرو:8.000,00 درهم
- جمعية الصداقة للكرة الحديدية:7.000,00 درهم
- جمعية الوداد الرياضي الصفريوي لكرة المضرب:5.000,00 درهم
- جمعية فرق الأحياء لتنمية الرياضة بإقليم صفرو:15.000,00 درهم
- جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان جماعة صفرو:400.000,00 درهم
- جمعية الرفيق لتوعية الإنسان وحماية الحيوان:100.000,00 درهم
- جمعية السلام للعناية بالمقابر الإسلامية:200.000,00 درهم

ولمجلسكم الموقرواسع النظر.

- وفيما يلي لائحة توزيع الدعم على الجمعيات الرياضية برسم السنة المالية 2019:

- **المناقشــة**:

- في البداية تدخل السيد الرئيس، حيث أوضح أن مجموع الدعم الموزع على الجمعيات الرياضية الذي سبق للمجلس أن صادق عليه خلال الدورة الاستثنائية المنعقدة شهر أبريل 2019 بلغ 93 مليون سنتيم في حين نجد أن الاعتمادات المالية المفتوحة بميزانية 2019 تقدر فقط ب 90 مليون سنتيم ، وعلى إثر ذلك وأثناء تلك الدورة الاستثنائية وجهنا سؤالنا إلى رئيس المصلحة حول إمكانية القيام بعملية تحويل اعتمادات، فكان جوابه بنعم ولكن نعذره في ذلك لأن هناك مستجدات تهم تبويب الميزانية، ولذلك فلما أراد القيام بعملية التحويل وجد أنه يتعذر عليه ذلك لأن الفصل المخصص للقطاع الرياضي فصل قائم بذاته ولا يمكن تغذيته من فصل آخر، وبالتالي كان لزاما علينا مراجعة مبالغ الدعم المقدم للجمعيات ونطلب المعذرة من القائمين على الجمعيات ولم يكن بالإمكان أحسن مما كان. وهذا كان السبب الذي دعا إلى طرح هذه النقطة من جديد خلال هذه الدورة العادية لشهر ماي 2019، وشكرا لكم.

- **بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد زكرياء ونزار، حيث قال**: أن اللائحة التي توجد بين أيدينا تشير إلى توزيع الدعم على الجمعيات الرياضية برسم السنة المالية 2019 إلى جانب ذلك نجد أسفل اللائحة كل من:

- جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان جماعة صفرو.
- جمعية الرفيق لتوعية الإنسان و حماية الحيوان.
- جمعية السلام للعناية بالمقابر الإسلامية.

فنحن نناقش الجمعيات الرياضية.

- وبعد ذلك أفاد السيد الرئيس: أن الإشارة باللائحة إلى الجمعيات الرياضية هو خطأ، فتلك الجمعيات لها راهنيتها، فجمعية الموظفين لها التزامات آنية منها ما يتعلق بمصاريف الحج وهذا ما يفسر إدراجها باللائحة.

وبعد ذلك أشار السيد زكرياء ونزار، إلى حذف عبارة الرياضية الواردة بعنوان اللائحة.

- **بعد ذلك أشار السيد الرئيس**، إلى أن السيد زكرياء ونزار معه الحق في أن يشار باللائحة إلى الجمعيات فقط، وأضاف كنا نرغب في إدراج خلال هذه الدورة جميع الجمعيات، لكي نشتغل بأريحية بخصوص الميزانية إلا أن الجمعيات لم تكن مهيأة لتقديم مشاريعها التي بناء عليها تحصل على الدعم، ولذلك حصرنا الجمعيات باللائحة التي نحن بصددها.

- **بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الكريم البزيوي**، حيث أشار إلى تصحيح تسمية اسم جمعية كرة اليد باللائحة، وأضاف أن تقليص الدعم شمل فقط الجمعيات الرياضية ، ولماذا لم تشمل هذه العملية جمعية الرفيق لتوعية الإنسان وحماية الحيوان التي لا تقوم بأي عمل، وشكرا.

- **بعده تدخل السيد امحمد ازلماض، حيث قال**: بدوري لدي ملاحظات بخصوص توزيع الدعم، فلما نتكلم عن الدعم فهو يأتي في إطار منح للجمعيات التي تستفيد من مبالغ مالية تقل عن 50 ألف درهم، وفي إطار اتفاقية شراكة مع الجمعيات التي تستفيد من منحة تفوق 50 ألف درهم. ونحن دائما مع دعم الجمعيات سواء منها الرياضية و الاجتماعية و الثقافية. وشخصيا أعتبر أن كل ما نبرمجه فهو قليل بالنسبة لهذه الجمعيات نظرا لالتزاماتها والمشاكل التي تتخبط فيها، وأمر جيد أن يتم إضافة بلائحة الجمعيات الرياضية جمعيات أخرى في إطار توزيع المنح إنما على حساب من؟ ولفائدة من؟ وهذا هو السؤال المطروح، فقد كان علينا إضافة مبالغ أخرى لذلك الفصل الخاص بدعم الجمعيات، وألا نقوم بتخفيض الدعم لتلك الجمعيات وعكس ذلك أن نقوم بالرفع من الدعم للجمعيات التي هي في حاجة ماسة لذلك.
- **أولا** بالنسبة للجمعيات التي تفوق منحتها 50 ألف درهم فهي تستفيد من الدعم في إطار اتفاقية شراكة، حيث يحدد بها ذلك المبلغ، فإذا خفضنا لتلك الجمعيات مبلغ الدعم، فهنا يجب إعادة النظر في تلك الاتفاقيات.

ومن هذا المنبر أوجه شكري الجزيل لجمعية السلام للعناية بالمقابر الإسلامية على المجهودات التي تقوم بها. سؤالي لماذا استثنيت من لائحة الجمعيات التي تداول بشأنها المجلس خلال الدورة الاستثنائية الأخيرة وأضيفت خلال هذه الدورة باللائحة. والملاحظ ان المبلغ المقدم لها يتعدى 50 ألف درهم ،وهذا يفرض إقامة اتفاقية شراكة مع هذه الجمعية. وأستسمح فأنا أضع فقط أسئلة.ونظرا لالتزامات الجمعيات، فإنني أقترح الرفع من القيمة المالية للفصل الخاص بدعم الجمعيات، ومن جهة أخرى فالدعم المقدم لجمعية السلام للعناية بالمقابر الإسلامية المقدر ب

200.000,00 درهم فهو غير كاف لتلبية طموحها، ولذلك يجب إعادة النظر في الاتفاقيات، وشكرا.

- **بعده تدخل السيد حسان حيضر، حيث قال:** في الحقيقة النقطة التي كنت أود مناقشتها تلك المتعلقة بالاتفاقيات . أعتقد خلال تهيئ الميزانية، فالعملية تخضع لمنطق، فما هو هذا المنطق؟ عندما نهيئ فصلا بالميزانية، ننظر في الاتفاقيات ونتأكد من كفاية الاعتمادات المالية المرصودة بالميزانية، السيد الرئيس قال أن الاتفاقيات الموقعة مع المجلس لوحدها تتجاوز منحها الاعتمادات المخصصة للجمعيات الرياضية، فإذاكان الأمر كذلك، فهذا يعني أن هناك خلل في التقديرات خلال تهيئ الميزانية، وكما قال السيد امحمد ازلماض، لدينا اتفاقيات شراكة موقعة بمبالغ مالية محددة صادق عليها المجلس، ولذلك فالتعديل يجب أن يخضع لنفس العملية.

- **النقطة الثانية** تتعلق بما يلي: أتساءل ماذا ستقوم به الجمعية المقدم لها دعم يقدر ب 5 آلاف درهم أو 7 آلاف درهم؟ ولهذا ففي إطار الدعم، نقدم غلاف مالي و نطالب بنتائجه. فالمنحة المقدرة ب 15 ألف درهم المخصصة لجمعية فرق الأحياء لتنمية الرياضة بإقليم صفرو فهذه المنحة لن تكفي حتى لشراء الأقمصة الرياضية.

- **بعده تدخل السيد فؤاد بوشامة، حيث قال:** وكما أشار إلى ذلك الأخ زكرياء ونزار فاللائحة التي توجد بين أيدينا تسمى بلائحة الجمعيات الرياضية، والملاحظة الأخرى أنه تم إدراج ثلاث جمعيات أخرى لا علاقة لها بالرياضة بهذه اللائحة.

- أن منحة جمعية الأعمال الاجتماعية تفوق 40 مليون سنتيم.

- بالنسبة لجمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان جماعة صفرو لدينا اتفاقية شراكة مبرمة معا وأعتقد السيد الرئيس أن المنحة المقدمة لها تفوق 40 مليون سنتيم.

- **أفاد السيد الرئيس**، أنه كل سنة يتم تحديد المبلغ بالميزانية.

- **ثم استأنف السيد فؤاد بوشامة تدخله، حيث قال:** أن جمعية السلام للعناية بالمقابر الإسلامية تجمعنا معها اتفاقية شراكة محدد بها نفس المبلغ، وكذلك الأمر بالنسبة لجمعية الرفيق لتوعية الإنسان وحماية الحيوان، ولذلك فإنني أقترح ما يلي: بالنسبة للجمعيات الجادة والتي قدمت الشيء الكثير للرياضة بمدينة صفرو. علينا أن ندعمها. كما أقترح حذف الدعم المقدم لجمعية الرفيق لتوعية الإنسان و حماية الحيوان وكذلك جمعية السلام للعناية بالمقابر الإسلامية.

- بالنسبة لجمعية الرفيق لتوعية الإنسان وحماية الحيوان أرى أنها متطاولة على فضاء يوجد بالسوق الأسبوعي، وقد قامت بتحويله إلى إسطبل لتربية الخيول و الأرانب و الدجاج و الحمام. ولذلك نريد أن نعرف من أعطى صاحب هذه الجمعية هذا الحق؟.

- بالنسبة لحماية الحيوانات، فالكلاب تتواجد بالمدارات الطرقية، ولذلك فإننا نرى أن هذا الشخص لا يقوم بأي عمل، ونقدم له 10 مليون سنتيم، فهذا حرام فالأمر يتعلق بالمال العام.

- بالنسبة لجمعية السلام للعناية بالمقابر الإسلامية، ماذا قامت به؟ فقد قامت بحفر بئر كلفها 16 مليون سنتيم ولم تجلب منه الماء، وهذا يعني فقط توزيع المال، وقد صدر مقال ورد به أن الجمعية لم تؤد ما بذمتها من مبالغ مالية المقدرة تقريبا ب 15 مليون سنتيم لفائدة صاحب محطة الوقود. وهناك ظاهرة برزت مؤخرا بالمقبرة الإسلامية والمتعلقة بعملية حجز المقابر مكتوب عليه "خاص" و مسيجة بالحديد. فهل تم أداء الواجبات المالية عن تلك العملية؟ فهناك قرار جبائي لمن أراد أن يخصص فضاء للدفن يتعلق بالمقبرة الجديدة و وليس بالمقبرة الحالية.

- هناك جمعيتان تنشطان في نفس المجال الرياضي المتعلق بالكرة الحديدية، إحداهما تستفيد من منحة تقدر ب 2 مليون سنتيم في حين أن الجمعية الأخرى المنحة المقدمة لها تقدر ب 7 آلاف درهم، فالجمعيتان نشيطتان، وعلينا ان نكون عادلين وأن نقدم لهما نفس المبلغ المالي، ولذلك أقول بحذف 10 مليون سنتيم لجمعية الرفيق لتوعية الإنسان و حماية الحيوان وتوزيع هذا المبلغ على الجمعيات الرياضية التي تم تخفيض منحتها وبالتالي الاحتفاظ لها بنفس المنحة السابقة، كما أنه لا يجب تفتيت مبالغ الدعم لأن هذه العملية ليست لها مردودية، فماذا ستقدم الجمعية المخصص لها دعم يقدر ب 5 آلاف درهم؟ ولذلك يجب أن نكون عادلين وأن نتحمل مسؤوليتنا وعدم هدر المال العام. وشكرا.

- **<u>بعده أعطيت الكلمة إلى السيد عبد اللطيف بوشارب، حيث قال</u>**: بطبيعة الحال، نلاحظ أن مبلغ 90 مليون سنتيم المخصص للقطاع الرياضي هو ضئيل وفي نفس الوقت فهو ضعيف لأنني أعرف مجموعة من الفرق التي تتنافس مع جمعية الوداد الرياضي الصفريوي لكرة القدم تحصل على منحة تصل إلى 100 و 120 مليون سنتيم، وهي فرق تابعة لجماعات قروية. في حين نجد أن جماعة صفرو تقدم فقط 40 مليون سنتيم كدعم، وهو مبلغ ضعيف و ضعيف جدا إذ لا يمكن تسيير فريق كرة القدم بهذا المبلغ وأن يحقق طموح الصعود إلى القسم الموالي.

- من جهة أخرى، فإننا سنصوت على هذه اللائحة، فهل الجمعيات المدرجة بها توجد كلها في وضعية قانونية أم خلاف ذلك؟ فالموسم الرياضي قد انتهى. والمنحة متأخرة. ولذلك فالجمعية التي توجد في وضعية غير قانونية يجب حذفها من اللائحة. وشكرا.

- **بعده تدخل السيد عبد الحق شاكر العلوي، حيث قال**: ألتمس خلال إعداد ميزانية السنة المقبلة الأخذ بعين الاعتبار الجمعيات التي طالتها عملية تخفيض منحتها، وهذا على الأقل من باب الإنصاف، ومن جهة أخرى علينا الرفع من الاعتمادات المخصصة للمكون الرياضي، وعلينا أن نأخذ بجدية خلال ميزانية 2020 تضحية هذه الجمعيات التي طالتها عملية تخفيض منحتها وأن نعمل على مضاعفتها أو على الأقل الرفع منها. وشكرا.

- **بعده تدخل السيد محمد ليكاتي، حيث قال**: كان على القابض البلدي الذي يعلم أن الاعتماد المفتوح بالميزانية يقدر ب 90 مليون أن يدرس و ينظر في القوانين، وليس أن تضع عليه السؤال أثناء انعقاد الدورة، ويجيب بإمكانية القيام بعملية التحويل، وهي غير ممكنة، فهذا شيء من العبث فقد تم التصويت على النقطة المتعلقة بالجمعيات فهناك من قدم له دعم يقدر ب 40 مليون سنتيم و 14 مليون سنتيم، ويتم تخفيض هذه المبالغ، في حين أن تلك الجمعيات أخذت بعين الاعتبار خلال برمجتها المنحة المقدمة لها.
- بخصوص قضية التصويت نطلب التصويت على كل جمعية على حدة، فهناك من يريد التصويت لصالح جمعية وعدم التصويت على جمعية أخرى، وشكرا.

- **بعده تدخل السيد نور الدين لمزابي، حيث قال**: لدي نفس الملاحظة بخصوص تسمية اللائحة و المتعلقة بتوزيع الدعم على الجمعيات وليس على الجمعيات الرياضية بحكم أن اللائحة مشار بها إلى جمعيات لا تنتمي إلى القطاع الرياضي، والملاحظة الثانية تتجلى في كون 900 ألف درهم أصبحت لا تلبي طلبات الجمعيات، رغم أنها تحصل على منح من جماعات ترابية أخرى. وما يقدم لها غير كاف، وهنا أقصد بالضبط الجمعيات التي تمارس بالأقسام التنافسية تحت لواء الجامعات الملكية المغربية لكرة القدم و كرة السلة وكرة اليد وألعاب القوى، وكذا الجمعيات الأخرى، ولهذا علينا أن نفكر بجدية خلال إعداد ميزانية 2020 مضاعفة الدعم المخصص لهذه الجمعيات، هناك جمعيات محلية تقوم بتنظيم دوريات على المستوى المحلي لفائدة الشباب وفقا لأهدافها المسطرة، وهذا يتماشى مع أهداف وأدوار الجماعة التي تستهدف تشجيع الشباب على التعاطي لممارسة الرياضة إلى جانب الشأن الثقافي والاجتماعي، ولهذا يجب الأخذ بعين الاعتبار هذه الجمعيات.

- بالنسبة للجمعيات التي تمارس في الأقسام التنافسية، ربما تجاوزنا مسائل تخص عملية التقنين، وتتعلق بالمطالبة بالإدلاء "بالاعتماد". فهذه الجمعيات مطالبة بأن تقوم بعملية الاعتماد خلال فترة هذه السنة. ولحد الساعة فجمعية الوداد الرياضي الصفريوي لكرة السلة هي الوحيدة بمدينة صفرو التي تتوفر على " الاعتماد" وتسير في نفس الطريق جمعية الوداد الرياضي الصفريوي لكرة المضرب للحصول على " الاعتماد" . وخلال الجموع العامة للجمعيات ككرة القدم سيتم العمل على ملاءمة القوانين للحصول على" الاعتماد" وأنا أطالبهم من الآن لكي يتوفروا على " الاعتماد" ليكون خلال السنة المقبلة أحد المعايير المعتمدة للحصول على الدعم.

- **نقطة ثالثة**، تعقد الجموع العامة خلال شهري يوليوز و غشت، واعتبار لذلك علينا كجماعة مراسلة الجمعيات لكي تقدم طلبها المتعلق بالمنحة خلال شهر أكتوبر مرفقا بالتقريرين الأدبي والمالي، والوثائق المحاسباتية.

- **بعد ذلك تدخل السيد عبد الناصر القشابي، حيث قال**: شهدت الدورة الاستثنائية الأخيرة الدفاع بشراسة على الزيادة في الدعم لفائدة الجمعيات الرياضية، وألان نتفاجأ بأننا سنخفض من هذا الدعم لاعتبارات معينة، إنما السؤال الذي أطرحه لماذا سيتم خفض الدعم المخصص للقطاع الرياضي، في الوقت ذاته نجد عدم إقصاء جمعية الرفيق لتوعية الإنسان وحماية الحيوان، فهذه الجمعية هي التي يجب أن تخفض منحتها، فالرياضة تحتاج إلى مصاريف وما زلنا نقول وهذا مسجل بالمحاضر أن جمعية الرفيق تتلقى الدعم مجانا. وفي نفي الوقت يجب تخفيض المنحة المقدمة لجمعية السلام للعناية بالمقابر الإسلامية، فوضعية المقابر لا زالت كما كانت في السابق، فقد قامت مؤخرا جمعيات مشكورة بحملة بالمقبرة ولم تعرف حضور أي عضو من أعضاء جمعية السلام للعناية بالمقابر الإسلامية، فمن المفروض أن تنعكس على أرض الواقع المنحة المقدرة ب 20 مليون سنتيم التي تستفيد منها هذه الجمعية، والمجلس قام ببادرة جيدة عندما جعل الدفن بالمجان إذن فما موقع هذه الجمعية، فالجماعة تسلم رخصة الدفن، كما أن الحجز توفره البلدية، وبالتالي فانا أطرح علامة استفهام حول هذه الجمعية. و بيت القصيد، ففي الوقت الذي نحن مع دعم الرياضة، ففي نظري الخفض من المنحة يجب أن يطال هذه الجمعية، ونحافظ للجمعيات الرياضية بالدعم الذي صادقنا عليه خلال الدورة السابقة.

- **بعده تدخل السيد زكرياء ونزار، حيث قال**: أرى أن هناك شيئا من الاستهتار من المجلس في توزيع الدعم على الجمعيات وأستسمح على استعمالي للفظ " الاستهتار" إذ لا يعقل أن نكون قد طالبنا خلال الجلسة السابقة بالرفع من الاعتمادات، فإذا بنا نفاجأ اليوم بالخفض من الدعم المقدم للجمعيات، فمسيري هذه الجمعيات يضحون بوقتهم وبأموالهم ويقومون بتأطير عدد كبير من شباب المدينة. فكل جمعية تتوفر على 200 شاب.

- تدخل السيد الرئيس، فطلب بسحب لفظ " الاستهتار".

- **فرد عن ذلك السيد زكراء ونزار، قائلا**: قلت الاستهتار وبين قوسين هناك استهتار.

- فأفاد السيد الرئيس، أن هذا العمل هو عمل المجلس و عملنا جميعا وليس لشخص آخر وبالتالي ادعوك لسحب هذه الكلمة.

- **ثم استأنف السيد زكرياء ونزار، قائلا**: فإذا أردت ألا نستعمل لفظ " الاستهتار " سنستعمل كلمة استخفاف، المهم أن هناك تقصير في الدعم المرصود للرياضة عموما، فعندما نعمل على تخفيض الدعم المقدم للجمعيات، ونتحجج في ذلك بعدم وجود الإمكانيات، ونحن نعلم أن هناك جمعيات نرصد لها مبالغ كبيرة كدعم ونقدم لجامعة الأخوين 160 مليون سنتيم، وبالتالي يكون هذا المبلغ متوفرا ونرصد لمهرجان أهازيج 40 مليون سنتيم أو لا أدري بكم لمدة ثلاثة أيام، فهذا المبلغ نجده متوفرا وعندما يتعلق الأمر بجمعية تقوم بتأطير فئة عريضة من الشباب وعددا من الرياضيين ونقول لها بأننا سنخصم من منحة الدعم الذي تتلقاه 2 أو 3 مليون سنتيم، فسمي ذلك ما تريد. فإذا لم تعجبك كلمة استهتار، ما عليك إلا أن تختار الكلمة المناسبة، ولذلك فإننا نعتبر الرياضة خط أحمر، ولذلك فلا يمكن أن نخفض من قيمة الدعم المخصص لهذه الجمعيات. وفي المقابل علينا أن نبحث لفائدتها عن موارد، والرفع من قيمة الدعم المرصود من طرف البلدية، نبحث عن مستشهرين لكي تتمكن هذه الجمعيات من المضي إلى الأمام. فالجميع يتحدث على أن عمل جمعية الرفيق لتوعية الإنسان وحماية الحيوان جد ضعيف ومردوديتها ضعيفة ومع ذلك نتمسك بالدعم الذي تتلقاه، في الوقت الذي كان بالإمكان توظيف مبلغ الدعم المخصص لها والمقدر ب 10 مليون سنتيم لمساعدة ثلاث أو أربعة فرق والتي تعطي سمعة للمدينة كفريق كرة القدم وكرة السلة وكرة اليد، و تستفيد هذه الفرق الرياضية من مبالغ إضافية على التوالي وعلى الشكل التالي 5 و 3 و 2 مليون

سنتيم ونرضي هذه الفرق، ونترك هذه الجمعية لكي نعيد النظر بشأنها ولا افهم لماذا نتمسك بها في كل دورة. وفي نفس الوقت نخفض من منحة الجمعيات الرياضية، وشكرا.

- **<u>بعده تدخل السيد رضوان الفرودي، حيث قال</u>**: في نفس السياق فلكي يتم الإعداد لدورة المجلس فإن ذلك يتطلب الكثير من الجهد، لا المادي ولا المعنوي و تشتغل الأطر وكذا السلطة ويحضر السادة المستشارين أشغال الدورة، وقد ناقشنا نقطة فريدة خلال الدورة الاستثنائية السابقة، وكأننا لم نقم بأي شيء وذهب ذلك مهب الريح، والآن نعيد الأمر من الأول، وما لاحظته فالقليل من تدخل على غرار الجلسة السابقة فالكل كان ينادي وبصوت قوي بالزيادة في الدعم المخصص للفرق الرياضية، والكل كان يدافع عن ذلك باستماتة حتى تدخل أحد الإخوان قائلا بالكف عن تسييس هذه النقطة، ونلاحظ حاليا تراجعا عن ذلك كما أن هناك تضارب كما نجد جمعيات تقوم بنفس الدور مثال ذلك المنحة المقدمة لجمعية فرق الأحياء لتنمية الرياضة بإقليم صفرو تقدر ب 15 ألف درهم. في حين نجد أن المنحة المقدمة لجمعية المستقبل لفرق الأحياء لكرة القدم بصفرو تقدر ب 8 آلاف درهم وبالتالي فهل هناك معايير تؤخذ بعين الاعتبار في توزيع الدعم على هذه الجمعيات؟ وهل أن الجمعية الأولى التي تتلقى منحة تقدر ب 15 ألف درهم تتوفر على عدد كبير من الأطفال الذين سينظم لفائدتهم دوري فرق الأحياء؟ وهذا ما يجعلنا دائما نطالب بالوثائق ذات الصلة لنطلع عليها، ويمكنني أن ألخص كل هذا وأقول أن الجمعية التي لا تتوفر على صفة المنفعة العامة، فليس من حقها أن تتلقى الدعم. وبالتالي علينا ان نعمل على تطبيق القانون في جوهره، فكيفما كانت الجمعية فإذا لم تكن تتوفر على صفة المنفعة العامة فليس من حقها أن تحصل على الدعم. فالجمعيات التي تتوفر على صفة المنفعة العامة فهي معروفة، والتي لا تتوفر على هذه الصفة فهي معروفة كذلك.

كما نجد عددا من الفرق التي تؤطر عددا كبيرا من الشباب رصدت لها اعتمادات مالية تقدر ب 90 مليون سنتيم، في حين نجد أن الدعم الذي تتلقاه جمعيتين فقط يقدر ب 30 مليون سنتيم أي ما يعادل ثلث الاعتمادات المخصصة لعدد من الجمعيات الرياضية وقد تكلمنا كثيرا عن جمعية الرفق بالحيوان ونلاحظ أن الدعم المخصص لهذه الجمعية لا يتم المساس به، فهل هذا خط أحمر؟ ويمكن القول أن العامل السياسي أصبح ظاهرا ورائحته قد فاحت بشأن هاتين الجمعيتين. وشكرا.

- **بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد حسان حيضر ، حيث قال**: بخصوص الملفات التي نتكلم عنها والمتعلقة بالدعم، فإنني اطرح السؤال التالي على الإخوان في المالية، هل عدم التطابق ما بين المبلغ المتفق عليه بالاتفاقية التي سبق للمجلس أن صادق عليها، حيث أعلم أن أداء تلك المبالغ تكون مرفقة بوثيقة الاتفاقية الوارد بها المبلغ الذي سيتم أداؤه. وبالتالي فهل عدم التطابق ما بين المبلغ الوارد بالاتفاقية والمبلغ المصرح به الآن لن يعرقل أداء المبالغ لفائدة الجمعيات؟ فأنا اعلم أن الخازن سيعتمد على ما هو وارد بالاتفاقية، وبالتالي سيجد أن هناك عدم التطابق في الاعتمادات المالية، وعلى إثر ذلك سيرجع الملف إلى الجماعة قصد إصلاحه، وشكرا.

- **بعد ذلك أوضح السيد الرئيس**، أنه نظرا لعدم مواكبة هذا الموضوع، فقد حصلت خلال الفترة السابقة عدة متغيرات، فالاتفاقيات لم يعد معمولا بها.

- **بعد ذلك تدخل السيد أحمد احمد الشريف، حيث قال**: سوف لن أطيل في الكلام لكون بعض الإخوان سبقوني لإثارة بعض الملاحظات، واستمر قائلا: جاء في بعض الكلمات غياب معايير يمكن الاعتماد عليها لتخصيص المنح، ولهذا فالمعايير التي يجب مراعاتها لتخصيص الدعم للجمعيات يجب أن تكون مبنية على مردودية الجمعيات وآنذاك يقرر في مدى استحقاقها للدعم من عدمه، وهنا سأقتصر على جمعيتين مختصتين في رياضة ألعاب القوى ويتعلق الأمر ب:

- جمعية الوداد الرياضي الصفريوي لألعاب القوى.
- جمعية أشبال أكاي لألعاب القوى.

فعندما ننظر إلى النتائج نجد أن جمعية الوداد الرياضي الصفريوي لألعاب القوى تتمتع بتاريخ رياضي حيث فازت بكاس العرش لألعاب القوى، وحاليا وخلال هذه السنة نجد عداء ينتمي لهذه الجمعية شارك في البطولة العربية واحتل المرتبة الرابعة، وعداءة اخرى شاركت في البطولة الإفريقية بابيدجان. وأحرزت خلالها على المرتبة الرابعة، وهذه المراتب تعتبر مراتب مشرفة، وعلى الرغم من ذلك نجد أن المبلغ المخصص لهذه الجمعية يقدر ب 50 ألف درهم، وجمعية أشبال أكاي لألعاب القوى المبلغ المخصص لها يقدر ب 70 ألف درهم، وهذا مع احترامي للجمعيتين فأين هي المعايير؟ وهل نتوفر على معطيات نرجع إليها في تخصيص مبالغ الدعم. وعلينا تشجيع جميع الجمعيات إنما في المقابل علينا أن نشجع أكثر تلك التي تحقق نتائج مشرفة للمدينة، وشكرا.

- **بعد الانتهاء من مداخلات السادة الأعضاء، تناول الكلمة السيد الرئيس**، فشكر الإخوان على مداخلاتهم والتي أسهمت في إغناء النقاش.ثم قال: لما طلبت من الأخ زكرياء ونزار بسحب تلك الكلمة لكونها في الحقيقة لا تليق بهذا المجلس، وعبر التاريخ كانت لهذا المجلس الجرأة لمضاعفة المنحة لفائدة جمعيتين رياضيتين على الأقل فخلال فترة تواجدنا بالمجالس السابقة كانت الزيادة في المنحة قليلة جدا، وهذا يعتبر مكسبا لهذا المجلس و يستحق التحية ولا يجب القول بأن هناك استهتار، وهذا ما يظهر أن هناك رؤية ونية ورغبة في دعم الجمعيات. وما تطرقتم إليه فقد نوقش أثناء إعداد الميزانية. وليس أن يتم الآن طرح الزيادة أو تخفيض الدعم ولذلك فالميزانية التي يتم إعدادها خلال شهر أكتوبر تكون مرفقة بلائحة الجمعيات الرياضية على هذا الشكل حيث أن الاعتمادات المفتوحة للجمعيات الرياضية تقدر ب 90 مليون سنتيم و 480 ألف درهم للمجال الثقافي وخصص لمؤسسات اجتماعية أخرى 50 ألف درهم، وقد تم مراعاة ما تتلقاه كل جمعية خلال كل سنة، فالإشكال الذي وقع يتمثل في التحويلات. نلوم أو لا نلوم رئيس المصلحة الذي قال لنا سابقا أن هناك إمكانية للقيام بعملية التحويل، فالإنسان الذي ينتج يمكننا أن نلتمس له العذر كما أن عملية ضبط أمور كثيرة تشفع أيضا وبالتالي لا يجب الوقوف عند هذه النقطة كثيرا. وقد أثار الإخوان مسألة عملية تخفيض قيمة المنحة لجمعيات و جمعيات أخرى لم تطلها هذه العملية. وقد أوضح السيد الرئيس بخصوص هذه العملية، أنه لا يمكن تحويل الاعتمادات المخصصة للمجال الثقافي إلى المجال الرياضي، وهذا من مستجدات قانون الميزانية إذ لا يسمح بالتحويل إلا من داخل الفصل نفسه. ولذلك فلا يمكن لأي فصل بالميزانية تغذية الفصل الخاص بالقطاع الرياضي وهذا خلاف ما كان معمولا به في السابق حيث كانت مختلف الجمعيات مدرجة في فصل واحد، مما كان يسمح بالقيام بعملية التحويل من مجال إلى مجال آخر.أما الآن وحسب مستجدان الميزانية فالمجال الرياضي أصبح منفردا لوحده ونفس ا[لأمر بالنسبة للمجال الثقافي و المجال الاجتماعي. وقد قام المجلس في إحدى دوراته السابقة أن صادق على مضاعفة منحة جمعية الوداد الرياضي الصفريوي لكرة القدم من 20 مليون سنتيم إلى 40 مليون سنتيم ، وهذه تعتبر سابقة و تستحق التحية. وهذا هو النفس الذي نسير عليه، وهذه الالتفاتة لا يجب أن تنسى. جانب آخر بالنسبة للإخوان الذين تكلموا عن الاتفاقيات، فبعد صدور الدورية المتعلقة بتوزيع الدعم على الجمعيات قام المجلس على إثرها بإلغاء جميع الاتفاقيات. ولإبرام اتفاقية شراكة مع أية جمعية، يشترط في هذه الأخيرة أن تتوفر على صفة المنفعة العامة. وكما تعرفون فهذه الجمعيات كلها لا تتوفر على المنفعة العامة، وهناك فقط 12 جمعية على المستوى الوطني هي

التي تتوفر على صفة المنفعة العامة. وللإشارة فلما أثيرت هذه المسألة خلال إحدى الدورات. فقد أخذنا ذلك بكل جدية، وقمنا بالبحث في المسألة، فلم نعثر على أي شيء ولذلك فالاتفاقيات لم يعد معمولا بها وبالتالي فعملية توزيع المنح أصبحت تقدم في إطار الدعم، وهو غير محدد بأي سقف مالي، فحسب الدورية الأخيرة لم يعد معمولا باللجوء إلى إبرام اتفاقية شراكة كلما كانت قيمة المنحة تقدر ب 5 مليون سنتيم أو تتعدى هذا السقف. ولذلك تبرم اتفاقية الشراكة كلما توفرت صفة المنفعة العامة، وتبعا لذلك فقد قمنا في إحدى الدورات السابقة بإلغاء جميع اتفاقيات الشراكة، ولم يعد المجلس ملزما بها ولذلك فقد أصبح المجلس ملزما بتوزيع الدعم على الجمعيات.

- بالنسبة للجمعيات التي قدم لها الدعم المقدر ب 5 أو 7 آلاف درهم، فقد قلنا في البداية أنه لم يكن بالإمكان أحسن مما كان. ولما تجد الإخوان صامتين فإن ذلك يعني أن هذه النقطة خلفت نقاشا حادا من طرف الإخوان ولما تكون أمام أمر الواقع فليس هناك ما يمكن القيام به، ومناقشة ذلك يكون وقت إعداد الميزانية. وكما تعرفون فقد كانت الميزانية مهددة بالعجز وليس بسبب ما يتكلم عنه الناس بكون ذلك راجع إلى الساعات الإضافية للموظفين فهذا المعطى ليس له علاقة بالعجز، وبالتالي فالعجز مرتبط بالأحكام القضائية التي تتجاوز مبلغ 3 مليار سنتيم، فهي تقارب 4 مليار سنتيم، وقد استطعنا من خلال المفاوضات التي بوشرت مع أصحاب هذه المبالغ إلى تقسيط أدائها، وهنا لابد من تقديم الشكر إلى السيد رئيس المحكمة الإدارية بفاس قاضي التنفيذ للوصول إلى نتيجة تقسيط المبالغ المحكوم بها لفائدة أصحابها، وهذا ما انعكس بشكل إيجابي على الميزانية مما أدى إلى عدم تسجيل عجزها. وللعلم فلو تم تسجيل عجز بالميزانية فأول إجراء يتم القيام به بالنسبة للجماعات هو التخلي عن المصاريف الزائدة التي تدخل في حكمها الدعم المقدم للجمعيات، ويتم الاحتفاظ بالمصاريف الضرورية، ولذلك فقد قمنا بمجهود كبير للوصول إلى نتيجة تقسيط القيم المالية المحكوم بها على الجماعة أداؤها لفائدة أصحابها وهذا لكي لا نوجه الميزانية مسجل بها عجز إلى مصالح الداخلية لكي يصادق عليها السيد العامل مرفقة بمحاضر تقسيط الأحكام. ولذلك لم تكن لدينا إمكانية إضافة مبالغ إضافية لفائدة الجمعيات، وقد كانت لدينا النية للزيادة في الدعم لفائدة هذه الأخيرة، وقد كنا نأمل خلال هذه السنة الحصول على مداخيل مرتفعة جراء عملية كراء محلات المركب التجاري إلا أنه وللأسف لم يتم كراؤها، ونتمنى أن ننجح مستقبلا في كرائها، إضافة إلى أن المحلات الأخرى المتواجدة بالسوق الأسبوعي الطرشة لم تكترى بدورها بسبب الإشكال الذي طرح بشأن عملية تصنيفها، هل هي تندرج ضمن الملك الخاص أو الملك

العام، ولكن للأسف فمنذ سنين وهي مدرجة ضمن الملك العام و تكترى بموجب عقود كراء، وهذه الوضعية فيها تناقض . وقد كانت من ضمن ملاحظات لجنة الافتحاص لأن الملك الخاص هو الذي تبرم بشأنه عقود الكراء، والملك العام يستغل في إطار شغل الملك العام مؤقتا. أما الآن فلو كانت لدينا إمكانية الزيادة في الدعم لفائدة القطاع الرياضي لما ترددنا في ذلك، وهذا ما جعل السيد بن شقرون، رئيس المصلحة يفيد بإمكانية ذلك، لأنها بقيت عالقة بذهنه طريقة التحويل التي كان معمولا بها سابقا، لكن لما تردد على النظام المعلوماتي " GID " وجد أن تغذية الفصل الخاص بالقطاع الرياضي غير ممكنة، وبالتالي ليس من الضروري إثارة ملاحظة الاستهتار.

- بالنسبة للملف القانوني للجمعيات، فالجمعيات الثقافية التي لم تتم دراستها من طرف اللجان فإن ذلك يرجع إلى كون ملفاتها غير واضحة، أم أنها في وضعية غير قانونية أو عكس ذلك وبالتالي فبالنسبة إلينا فمن المفروض أن الجمعيات المدرجة باللائحة ملفاتها قانونية ولكن رغم ذلك ستخضع اللائحة لمراجعة من طرف السيد الباشا ومصالح العمالة قبل التأشير عليها.

- تكلم الإخوان عن المقابر و الكلاب، وفي هذا الإطار قال السيد الرئيس لا تبخسوا الناس أشياءهم وألا يتم تسييس الأمور كثيرا ثم أضاف هل وضعية المقابر كانت في السابق كما هي عليه الآن نحو مدة سنتين أو ثلاث سنوات ، فعلى المرء أن يقول ما هو موجود ، فقد كانت هناك صعوبة للولوج إلى المقابر. وبفضل حملة النظافة و تنقية المسالك أصبح ميسرا الوصول إليها، وبهذه المناسبة نشكر جمعيتين من المجتمع المدني بحي بودرهم حيث قامتا بحملة نظافة بالمقابر الإسلامية خلال مناسبتين. إنما الوضعية الحالية للمقبرة هي نتيجة عمل دؤوب أنجز خلال فترة طويلة حيث كان أكثر من 7 عمال يشتغلون يوميا بالمقبرة، والجمعية هي التي تكلفت بأداء أجور العمال، وذلك القبر الخاص الذي أثاره الأخ فؤاد بوشامة، فهو منصوص عليه بالقرار الجبائي فكل من أراد شراء قبر، يمكنه فعل ذلك. وهنا يمكن مراقبة السنة التي منحت فيها تلك الرخصة و تاريخ الأداء.

ولدينا نموذج لذلك، فالسيد زكرياء بدوره قام بهذه العملية، كما نقدم له الشكر حيث يقوم أحيانا بإيجاد حل للمشاكل التي يصادفها بعض الإخوان. ولذلك فهذه العملية تخضع للضوابط القانونية و يمكنني القول أن العلامة التي تشير إلى قبر خاص فهي مستفزة، وقد استفزتني شخصيا و سنعمل على إزالتها، إضافة إلى ذلك فالبئر الذي وقع حفره من طرف الجمعية، ستكون له فائدة على تلك المنطقة، ولازال هناك أمل للعثور على نقطة الماء، إلا أن

الاعتمادات قد استنفذت ، وهذا هو السبب الذي جعل الديون تتراكم على الجمعية، وهذا ليس عيبا وألا تؤول المسألة بطريقة من الطرق. فكل الجمعيات عليها ديون، وهنا قال: هل وداد صفرو عليها ديون أم لا؟ وأضاف لا توجد جمعية ليس عليها دين.

وبخصوص حفر البئر فقد تفاجأنا من نتائج الدراسة الجيوفزيائية وليس من خلال الوسائل التقليدية كما أثير سابقا، على أن العثور على نقطة الماء بمدينة صفرو يتم عبر حفر أكثر من 200 ميترا، فقد حفر بئر بالملعب البلدي ولم نعثر على نقطة ماء، فتلك الدراسة التي قمنا بها سلمت للحوض المائي و قد تبناها، وعلى إثرها أفادونا أنه لكي يتم العثور على نقطة الماء بتلك المنطقة يتعين حفر أكثر من 220 ميتر، ويبقى الأمل لدينا في حفر الأمتار المتبقية لأننا نريد أن تصير تلك المنطقة منطقة خضراء، تستفيد منها المدينة. ولذلك فالأمور التي تكون إيجابية علينا أن نتعاطى معها بإيجابية وألا تحور .فالبئر شيء مهم.

- **وقد تدخل السيد فؤاد بوشامة** حيث أفاد أن الدراسات الجيولوجية تشير إلى أن العثور عل نقطة الماء بتلك المنطقة يتعين حفر 400 متر.

- **وبعده أفاد السيد الرئيس، أنه عثر على نقطة الماء بجوار تلك المنطقة على عمق 240 متر.**

كما أن الأحواض المائية المتواجدة بطريق فاس لا تحل الإشكال ولا تؤدي نفس الوظيفة التي يؤديها بئر مائي حيت يحول المنطقة إلى جنة في الأرض. ونتمنى أن تنجح هذه المحاولة .

- بالنسبة للزيادة في الدعم ليس هناك إمكانية للقيام بذلك ولو كانت هناك إمكانية لما ترددنا في القيام بها .أما بالنسبة لعملية تخفيض الدعم، فقد اعتمد الإخوان في ذلك على النسبية، حيث تم خصم جزء من قيمة الدعم لكل الجمعيات . مثال ذلك تم خصم 2 مليون سنتم من منحة فريق الوداد الرياضي الصفريوي لكرة القدم المقدرة ب 40مليون سنتيم، كما تم خصم 10 آلاف درهم من منحة فريق كرة السلة المقدرة ب 15 مليون سنتيم. وبالتالي فعملية تخفيض الدعم طالت جميع الجمعيات دون استثناء. و الملاحظ أن جمعية فرق الأحياء قد سقطت سهوا السنة الماضية من اللائحة ،وقد خلف ذلك نقاشا حادا. وخلال هذه السنة تم استدراك الأمر وخصص لها الدعم الذي كانت تتقاضاه في السابق. أما بالنسبة للجمعيات التي خصص لها دعم يقدر ب5و7 ألاف درهم. نحن نعرف أنه مبلغ بسيط ولو كانت هناك إمكانية للرفع من قيمة المبالغ لقمنا بها.

- **بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد امحمد ازلماض**، حيث أفاد أنه لا يمكن تقديم الدعم لأي جمعية لم تقدم طلبا في الموضوع .ثانيا الاطلاع على الملف القانوني للجمعيات بتنسيق مع السلطة المحلية .ولما نقدم الدعم للجمعية عليها أن توافيني بالتقريرين الأدبي والمالي الذي تظهر بياناته أين صرف الدعم المقدم لها. ملتمس أخير ففي ما يتعلق بالدعم المخصص للجمعيات يتعين عزل الجمعيات الرياضية لوحدها والجمعيات الثقافية والاجتماعية لوحدها كذلك.مع الزيادة في اعتمادات الفصلين وفيما يخص جمعية الأحياء التي جاءت في تدخلكم الأخير .فلا أظن أن احد الإخوان أثارها خلال النقاش. لا من طرف الإخوان في المعارضة ولا من طرف الإخوان في الأغلبية، بل على العكس من ذلك فنحن مع جميع الجمعيات ودعمها في اطار القانون والمحاسبة والتتبع وشكرا.

- **أفاد السيد الرئيس في معرض رده**، أنه ومن خلال الملتمس فأثناء إعداد الميزانية خلال الدورة العادية لشهر أكتوبر نركز على هذه النقطة ونعمل على تخصيص الاعتمادات التي ترونها مشرفة .

- **بعد ذلك تدخل السيد زكرياء ونزار حيث قال**: فإذا كانت هناك إمكانية للزيادة في منحة هذه الجمعيات يمكننا تحويل الاعتماد المقدر ب100الف درهم وإضافته إلى الفصل المتعلق بالجمعيات الرياضية .

- **وردا على ذلك أفاد السيد الرئيس أن هذه العملية لم تعد ممكنة. فمن ضمن مستجدات الميزانية أن التحويل يمكن القيام به داخل الفصل فقط، وليس داخل باب الميزانية.** ففي السابق كنا نقوم بعملية التحويل داخل الباب من الميزانية، وبالتالي فالفصل المتعلق بالقطاع الرياضي يشمل فقط الجمعيات الرياضية. وفي الطريق أمور أخرى ستلغي عملية التحويل بصفة نهائية.

وإضافة إلى ذلك لم يعد ممكنا القيام بعملية التحويل بالجزء الثاني من الميزانية. أما بخصوص الجزء الأول من الميزانية فعملية التحويل الممكن القيام بها تكون داخل فصل الميزانية فقط. وفي هذا السياق، فالأمور تسير تدريجيا لتستهدف البرامج.إذ بمجرد المصادقة على الميزانية فالمجلس ملزم بتطبيقها دون اللجوء إلى القيام بعملية التحويل. كما أن المجلس سبق له في إحدى الدورات أن ألغى جميع الاتفاقيات السابقة.

- **بعد ذلك تدخل السيد امحمد ازلماض حيث قال:** نريد أن نعرف السند القانوني الذي يشير إلى إلغاء العمل بالاتفاقيات ونريد أن تنورنا حول هذا الموضوع. فهل تم ذلك بموجب منشور أو قرار أو دورية؟ وبالتالي نريد أن تكون هذه الوثيقة بين أيدينا، وهذا من حقنا.

- **أوضح السيد الرئيس أن إلغاء العمل بالاتفاقيات جاء بناء على دورية السيد وزير الداخلية.**

- **على إثر ذلك طلب السيد امحمد ازلماض،** التوصل بهذه الدورية التي بموجبها تم إلغاء العمل بالاتفاقيات فمن حقنا كمستشارين التوصل بها والتي تفيد ان المنح التي تفوق 50الف درهم لا تدخل في إطار الاتفاقيات.

- **وردا على ذلك أفاد السيد الرئيس** انه سيهيئ ما تم طلبه.

- **بعده تدخل السيد زكرياء ونزار حيث قال:** بخصوص النقطة التي آثرنها والمتعلقة بالمقابر، وبهذه المناسبة فالعمل الذي قمت به يتجلى في حفر ساحة حجرية وسط المقابر بآلية "بوكلن" حيث أن آليات الجماعة المتوفرة لا تسمح بالقيام بهذه العملية وهناك مساحة أخرى يمكن للجمعية أن تعمل على تهيئتها كما يمكنني في هذا الإطار تقديم يد المساعدة، وتسخير الآليات التي أتوفر عليها من اجل تهيئة المساحات الحجرية.

- **بعد ذلك قال السيد الرئيس:** أن تلك العملية التي قمت بها السيد زكرياء فقد أخذناها كنموذج وهي في المستوى ونطلب تعميمها . وبارك الله فيك .

- **بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد فؤاد بوشامة، حيث قال:** ملاحظتي تخص الفرق التي تزاول نفس النشاط الرياضي المتمثل في الكرة الحديدية .حيث نجد جمعية خصص لها دعم يقدر ب20 ألف درهم والجمعية الأخرى خصص لها دعم يقدر ب 7 آلاف درهم . فالجمعية الأولى تتوفر على امتياز حيت نجدها تمارس أنشطتها الرياضية المتعلقة بالكرة الحديدية بالملعب البلدي ولا تؤدي اي واجب . في حين نجد أن الجمعية الثانية والتي تتلقى دعما يقدر ب7 ألاف درهم تزاول نشاطها الرياضي في الكرة الحديدية بالمركب السوسيو ثقافي وتؤدي عن ذلك واجبا شهريا.

- **أوضح السيد الرئيس:** أن **أداء واجب الانخراط يكون سنويا** .

- **بعد ذلك استمر السيد فؤاد بوشامة تدخله قائلا**: يجب أن نكون عادلين بخصوص هذه المسائل. فالجمعيتين تمارسان نفس النشاط الرياضي ولذلك يجب أن تقدم لهما نفس قيمة المنحة وألا نفرق بينهما.

- **بعد ذلك تدخل السيد الرئيس حيث قال**: لا ادخل كثيرا في التفاصيل، ونحن نطمح إلى الرفع من منحة الجمعية الأقل لتصير في نفس مستوى قيمة الجمعية الأخرى وألا نخصم أي مبلغ منها.

- **بعد ذلك أفاد السيد فؤاد بوشامة**: أن الجمعية المعنية لم يتم تخفيض قيمة المنحة المقدمة لها .

- **وردا عن ذلك أوضح السيد الرئيس**: تلك الجمعية المعنية بدورها تم تخفيض منحتها حيت استفادت السنة الماضية من منحة تقدر ب24 إلف درهم في حين ستستفيد هذه السنة من منحة تقدر ب 20 ألف درهم فقط وبذلك نكون قد خفضنا من منحة جميع الجمعيات الرياضية .

- **ثم استأنف السيد فؤاد بوشامة تدخله قائلا**: لم تجبنا السيد الرئيس عن جمعية الرفيق لتوعية الإنسان وحماية الحيوان واستغلالها لجزء من السوق الأسبوعي .لان هذا الأمر أذكره في كل دورة.

- **وردا عن ذلك قال السيد الرئيس**: و في كل دورة لن أجيبك عن النقط الغير مدرجة بجدول الأعمال. وسأجيبك عن الدعم الوارد بجدول الأعمال.

- **واستمر السيد فؤاد بوشامة قائلا**: ذلك يعتبر ملكا جماعيا عليك أن تصونه وتحميه فآنت الرئيس ولست أنا.

- **وفي معرض رد الرئيس أفاد: هل جمعية الكرة الحديدية التي تزاول نشاطها الرياضي بالملعب البلدي تعتبر مترامية على ملك الجماعة؟وهل كذلك جمعية الموظفين مترامية على نادي كرة المضرب؟ وهل كذلك الوداد الرياضي مترامية على الملعب البلدي؟**

- بالنسبة لعمل جمعية الرفيق، فالسيد الباشا الحاضر معنا لما سمع كلامكم في المرة الأولى جلس ونبه عليه بخصوص أداء المهمة المكلف بها ، ولكن لما تابع العمل الذي يقوم به اتضح له العمل المنجز بخصوص محاربة الكلاب. ولو لم يكن هناك عمل ينجز لمحاربة الكلاب،لوجدناها متواجدة بهذه الساحة وعيب عليكم أن تقولوا مثل هذا الكلام .فانا لا أدافع

عن احد .ولكن لا يمكنك أن تنزع عني سلاحا انظم به المدينة. فعند التخلي عن جمعية الرفيق آنذاك ستضحك علي لكون الكلاب تتواجد بالشوارع. فجمعية الرفيق عملت على اقتناء عربة من نوع "بيكوب" تظل تطوف بها المدينة فإذا كنت لا تراها فذلك من شأنك. وكذلك فهي تتوفر على دراجة ثلاثية العجلات وتسخرها لأداء مهامها. وتتحمل أداء واجبات الأفراد الذين تشغلهم الجمعية وقم أنت فقط في يوم من الأيام بالقبض على كلب مصاب فخلال هذه السنة تم القبض على 5 كلاب مصابة بداء السعر ومنها ما هو خارج الجماعة ويتم هنا الاستنكار. وفي الأخير، يتضح أن الشخص تعرض لعضة كلب خارج تراب الجماعة .والمشكل المطروح يكمن في كون الكلاب تفد على الجماعة من تراب الجماعات المجاورة .ولو لم تكن هناك تدخلات لوجدتم الكلاب متواجدة أمام أبواب منازلكم وهنا ك مواسم تكون فيها الكلاب مجتمعة، وهي مواسم التوالد. وتلك الكلاب نعرف أصحابها الذين يتوفرون على بساتين .

فلما تكتر الكلاب بمحله يعمد إلى جعل أنثى الكلب خارج محيط بستانه. وتكاثر الكلاب يلاحظ خلال 3 مواسم في السنة. وهي معروفة. ولكن وخلال طول السنة أين هي الكلاب ويمكن القيام خلال هذا اليوم بمعيتكم بجولة بمدينة صفرو وعليكم أن تدلوني على الكلاب المتواجدة بمدينة صفرو.

أما بخصوص الكلاب المتواجدة بالمدارات الطرقية ،فهي تتواجد بشكل منفرد.وتلك فلسفة الجمعية حيث ترى أنه في حالة تم إجلاء كلب يتواجد بمنطقة معينة سيعوضه كلب أخر في وضعية غير معروفة ولذلك فتلك الكلاب تلقح وتعقم وتظل بتلك المنطقة التي يعمل على حمايتها على أساس عدم توالدها. فهذا الحيوان يعتبر كائنا حيا. ولهذا السبب إذا تم إجلاء كلب من منطقة معينة. ففي اليوم الموالي ستجد بها ثلاثة أو أربعة كلاب آخرين. وإخوانكم يتصلون برئيس الجمعية وعلى اثر ذلك يقوم بالتدخل المطلوب .فقد تم التدخل بدار بالشعبة وتمت تنقيتها،حيت كانت بها كلاب في وضعية مزرية. ولذلك لا تبخسوا الناس أشياءهم.فنحن وجدنا حلا .ونشتغل في إطار الرفق بالحيوان والجمعية تتعرض لضغط من طرف الجمعيات الحقوقية عندما تجد كلبا قد قتل بطريقة معينة حيث يلجؤون إلى القضاء، وتعرفون هذا منكم من جر إلى القضاء جراء هذه العملية .ولا أدري لماذا التشديد على هذا الأمر؟ .ويمكنك القيام بعملية حسابية سنوية لهذه المنحة المقدرة ب 10مليون سنتيم .فالجمعية تشغل 3عمال يقومون بتدخلين في كل أسبوع .وتؤدي أجرة تقدر ب100درهم للعامل الواحد. ومن خلال هذه المعطيات المالية يمكننا معرفة حجم المصاريف المالية للجمعية خلال السنة إضافة إلى مصاريف وقود العربة والدراجة النارية ذات العجلات الثلاث.

وبالنسبة للمرفق فهو يعتبر محجز fourrière للبهائم. فقد كانت الحيوانات تموت بالمستودع البلدي لأنها لا تجد ما تأكله. وذلك الإسطبل فهو تابع للطرشة وقد أصبحنا نستعمله كمحجز Fourrière للبهائم وذلك من أجل العناية بالحيوانات. والموظف الجماعي لا يتوفر على الإمكانيات للعناية بها . والحيوان له حقوق أيضا . فالجمعية تعتني بالحيوانات داخل محجز البهائم Fourrière وبالتالي فما العيب من الاعتناء بكلب وإعادته إلى صاحبه أو بهيمة أو غيرها ،وسيتم تصفية هذه الأمور انطلاقا من صفة المنفعة العامة. بعض الأمور لا أريد الإجابة عنها لأننا تكلمنا عنها مرارا وتكرارا. فالجمعية تسمى بجمعية الرفيق لتوعية الإنسان وحماية الحيوان.فرؤيتنا للمدينة ليس الكلاب لوحدها التي تطرح لنا المشكلة . فهناك الحشرات التي تطرح بدورها المشكل ولا ينتبه إلى ذلك أحد. فتلك الحشرة التي تظهر كل موسم حيث تخلف أضرارا صحية. فالأطفال لا يتعرفون عليها،وهي سامة جدا فالجمعية قامت بتدخل لمحاربة الطائر الأبيض المنتشر بمنطقة باب المقام. وهذا أدى إلى تقلص أعداده .فمدخل القناطر الخيرية لم يكن بهذه الصورة الحالية .بل كان وسخا وتفوح منه روائح كريهة. وهذا الطائر الأبيض لا يجب القضاء عليه نهائيا فهو أيضا يلعب دورا في التوازن البيئي ولذلك فالجمعية تشتغل على هذا الإطار. والجميل فيها هي أنها تشتغل بطريقة علمية في التعاطي مع ظاهرة محاربة الكلاب .

- **<u>بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد محمد ليكَاتي حيث قال</u>**: شاهدنا برنامجا تلفزيونيا خاصا عن مدينة اسطنبول إذ تقوم الجمعية المكلفة بالكلاب باستدراجها إلى الغابة حيث توفر لها جميع الظروف وكذا الأكل الخاص بها. وبالتالي فهذه الكلاب لا تدخل إلى المدينة نهائيا. وعددها يفوق 6 آلاف ،وتعيش كلها بالوسط الغابوي.

- **<u>بعد ذلك أفاد السيد الرئيس:</u>** أن الأمر يتعلق بالوسائل والإمكانيات ونحن كلما أردنا أن نبني عملا إلا ويعرقل منذ البداية وهذا التوجه هو الذي نريد أن نتبناه فالكلاب بمدينة اسطنبول تحمل علامة في أذنها كما تتواجد بمنطقة معينة تقوم بحراستها كما قاموا بتهيئ مستودعات PARK لاستقبال الكلاب فهذا التوجه هو الذي نريد أن نحقق. ولكن 10 مليون سنتيم لن تكفي لتحقيق هذا المبتغى. وبعد ذلك قال السيد الرئيس: طيب أدعوكم للتصويت على هذه اللائحة.

مقرر309 بتاريخ 02 ماي 2019:

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر ماي 2019 المنعقدة يوم الخميس 2 ماي 2019.

وطبقا لمقتضيات القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بتوزيع الدعم على الجمعيات برسم السنة المالية 2019 في إطار مراجعة النقطة التي أدرجت خلال الدورة الاستثنائية لشهر أبريل 2019.

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني و التي أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت: 22

- عدد الأصوات المعبرعنها : 22

- عدد الأعضاء المو افقين : 16

وهم السادة:

1- جمال الفلالي

2- عبد السلام بوهدون

3- محمد الداسي

4- نورالدين لمزابي

5- امحمد الحيوني

6- فاطمة الواحي

7- أحمد احمد الشريف

8- المصطفى علوي محمدي محرز

9- لمياء العزيزي

10- عبد العزيز التقي العلوي

11- فوزية أحصاد

12- شفيق كريم

13- الولي العدلوني

14- عبد الله كراكي

15- عبد اللطيف بوشارب

16- سعاد لغماري

- عدد الأعضـــاء الرافضيـــن : لا أحـــد

- عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت ، 06 وهم السادة :

1- ازلماض امحمد

2- زكرياء ونزار

3- رضوان الفرودي

4- محمد ليكاتي

5- فؤاد بوشامة

6- نبيل عبد العالي

<u>يقرر ما يلي:</u>

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر ماي 2019 المنعقدة يوم الخميس 02 ماي 2019 قد وافق بأغلبية الأصوات المعبر عنها على لائحة توزيع الدعم على الجمعيات برسم السنة المالية 2019 في إطار مراجعة النقطة التي أدرجت خلال الدورة الاستثنائية لشهر أبريل 2019 على الشكل التالي:

صنف الجمعيات	الاعتمادات المفتوحة بالميزانية	المنح المقترحة
إعانات للجمعيات الرياضية:	**900 000,00**	
جمعية الوداد الرياضي الصفريوي لكرة القدم		380 000,00
جمعية الوداد الرياضي الصفريوي لكرة السلة		140 000,00
جمعية الأطلس الرياضي الصفريوي لكرة القدم		100 000,00
جمعية النادي الرياضي الصفريوي لكرة اليد		90 000,00
جمعية أشبال اكاي لألعاب القوى بصفرو		70 000,00
جمعية الوداد الرياضي الصفريوي لألعاب القوى		50 000,00
جمعية الوداد الرياضي الصفريوي للكرة الحديدية		20 000,00
جمعية الوداد الرياضي الصفريوي لكرة الطاولة		15 000,00
جمعية فرق الأحياء لتنمية الرياضة بإقليم صفرو		15 000,00
جمعية المستقبل لفرق الأحياء لكرة القدم بصفرو		8 000,00

جمعية الصداقة للكرة الحديدية بصفرو		7 000,00
جمعية الوداد الرياضي الصفريوي لكرة المضرب		5 000,00
مجموع إعانات الجمعيات الرياضية		**900 000,00**
إعانات مقدمة لجمعيات الأعمال الاجتماعية للموظفين	**400 000,00**	
جمعية الأعمال الاجتماعية لعمال وموظفي وأطر جماعة صفرو		400 000,00
مساعدات ودعم للجمعيات	**980 000,00**	
جمعية السلام للعناية بالمقابر الإسلامية بإقليم صفرو		200 000,00
جمعية الرفيق لتوعية الإنسان وحماية الحيوان جمعية بصفرو		100 000,00
مجموع مساعدات ودعم الجمعيات		**300 000,00**

الرئيـــس: **الكاتـــب**:

جمال الفلالي **أحمد احمد الشريف**

- **النقطة الثالثة: الدراسة و التصويت على مشروع اتفاقية شراكة مع المديرية الإقليمية للصحة تتعلق بتخصيص عقاري وبناء مركز صحي:**
- **المقـــــررة : لمياء العزيزي،**

رئيسة اللجنة الدائمة المكلفة بالمرافق العمومية و الخدمات.

- **السيد الرئيس،**
- **السيد الباشا،**
- **السيدات و السادة المستشارين،**
- **الحضور الكريم:**

- **العـــرض :**

التأمت اللجنة الدائمة المكلفة بالمرافق العمومية و الخدمات في اجتماع مشترك مع اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية البشرية لمدارسة النقطة المتعلقة بمشروع اتفاقية الشراكة بين جماعة

صفرو و المندوبية الإقليمية للصحة من أجل تخصيص عقاري وبناء مركز صحي بحي مولاي اسماعيل.

وكما لا يخفى على الجميع أهمية أسلوب الشراكات التي يعتمدها المجلس بكب مكوناته كنهج استراتيجي وآلية ناجعة للنهوض بمجموعة من المجالات التنموية المحلية، وضمن إطار هذا التوجه العام يندرج مشروع هذه الاتفاقية التي تهدف بالأساس إلى بناء مركز صحي بحي مولاي اسماعيل الذي يشهد حركة عمرانية وكثافة سكانية ذات وتيرة متسرعة.

وقد خلف مشروع هذه الاتفاقية نقاشات جادة و تبادل للرؤى انصبت كلها على تشريح الوضعية الصحية الحالية بالمدينة والإكراهات المطروحة لتسيير ولوج ساكنة المدينة إلى الخدمات الصحية.

وإيمانا من المجلس بدوره المحوري في المجال الصحي أجمعت كل تدخلات السادة أعضاء اللجنة أن تكون الجماعة شريكا فعالا في تطوير هذا القطاع ودعم الخدمات الصحية، وهذا ما يستدعي بذل جهد أكبر لتوفير البنيات التحتية الصحية لتغطية النقص الملموس على مستوى المجال الترابي للجماعة من أجل تيسير ولوج الساكنة إلى خدمات القرب الصحية والاستفادة من العلاجات الأولية الضرورية.

إن انخراط جماعة صفرو في مشروع هذه الاتفاقية لمن شأنه ان يسهم بشكل كبير في تحسين مردودية القطاع الصحي، كما أن ذلك يعتبر استجابة نوعية لتجاوز بعض الإشكالات والصعوبات ذات الصلة بخدمات القرب الصحية بمدينة صفرو، ومواصلة الجهود من أجل تجويدها.

ولتفعيل هذه الاتفاقية و تحقيق هذا المطلب الصحي فإن ذلك يبقى متوقفا على استكمال الإجراءات الخاصة بعملية اقتناء البقعة الأرضية المخصصة للخدمات العمومية حسب تصميم تجزئة مولاي اسماعيل طريق بولمان البالغة مساحتها 400 متر مربع، لا من حيث الجانب الإداري ولا من حيث الجانب المالي.

وخلصت اللجنتان إلى التعبير عن أملها في الارتقاء بالتعاون بين جماعة صفرو و المندوبية الإقليمية للصحة إلى المستوى المطلوب للاستجابة غلى تطلعات الساكنة وتدارك الخصاص على مستوى مختلف الخدمات و التخصصات الطبية وتنويع منظومة العرض الصحي بالمدينة، على اعتبار أن القطاع الصحي يعد من الأوراش الحيوية الكبرى وقطاعا اجتماعيا بامتياز، وهذا ما يتطلب تظافر جهود الجميع وتعبئة كل الطاقات للنهوض بهذا القطاع وتقوية مركزيته وتعزيز بنياته الصحية حتى يؤدي وظيفته بكل فعالية.

واعتبارا لكل هذه المعطيات فإن اللجنتين تزكيان هذه الاتفاقية.

ولمجلسكم الموقر واسع النظر.

- **المناقشة**:

- **في البداية أشار السيد نور الدين لمزابي**، إلى أن تقرير اللجنة يشير الى اقتناء العقار في حين ان الجماعة ستقوم بتعبئة العقار وليس الاقتناء .**وقد اكد السيد الرئيس** أن الجماعة ستقوم بتعبئة العقار لكونه لازال تابعا للعمران وهو عبارة عن تجهيز عمومي ومن المفروض أن تفوته للجماعة .حيث تم إغفال الإشارة بدفاتر التحملات المنجزة سابقا إلى تفويت ذلك العقار الى الجماعة .وسنعمل على ان تتم هذه العملية .وبعد ذلك سنقوم بتفويته لوزارة الصحة .وبذلك سنعتبر كداعمين لقطاع ا لصحة .وعلى هذا الأساس سنقوم بتعبئة ذلك العقار الذي هو عبارة عن تجهيز عمومي لفائدة قطاع الصحة،حيث تقدر مساحته ب420 متر مربع وذلك لأجل بناء مركز صحي بتلك المنطقة. وهذا سيؤذي إلى تخفيف الضغط على باقي المراكز الصحية .

- **بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد امحمد ازلماض حيث قال** :لن يختلف احد حول إنشاء أو بناء مركز صحي بمنطقة معينة خاصة وان العديد من المناطق تعرف توسعا عمرانيا ومنها منطقة الرفايف إلا أن ذلك يبقى في ظل صلاحيات المجلس.ولما نتكلم عن ذلك. فهناك الصلاحيات الذاتية

التي تدخل في إطار برنامج عمل طبقا لمقتضيات المادة 87 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات. وبالإضافة إلى ذلك نجد الصلاحيات المشتركة .تشير المادة 31من الدستور إلى الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية الخ....

- **الملاحظة الأولى:** تكمن في عدم حضور جلسة المجلس الطرف المعني بالاتفاقية. كما أن هذه الاتفاقية ستبرم مع من؟ هل مع وزارة الصحة؟ أم مع المندوبية الإقليمية للصحة؟ وهذه الأخيرة لا يمكنها أن تقدم على إبرام الاتفاقية إلا بعدما تتوفر على قرار الموافقة. ويكون بناء هذا المركز الصحي مبرمجا في إطار الميزانية العامة للدولة. سؤالي هو هل بناء هذا المركز الصحي يندرج ضمن اطار الخريطة الصحية للوزارة المعنية؟
- **ثانيا**: هل هذا المستوصف يندرج ضمن اطار برنامج عمل الجماعة الذي صادقنا عليه؟
- **ثالثا** ،فهذه الاتفاقية تعتبر غير قانونية لان المشرع أشار في إطار الصلاحيات المشتركة مع الدولة طبقا لما جاء في المادة 87.ان الجماعة تعنى فقط بصيانة المستوصفات الصحية الواقعة في دائرة النفوذ الترابي للجماعة. ولأن الدولة هي المسؤولة عن البناء. وتبعا لنفس المادة يشير المشرع مباشرة بعد ذلك إلى ما يلي :
- صيانة الطرقات
- وبناء وصيانة الطرقات .ومن خلال هذا المقتضى يركز المشرع على ما هو بناء.انما فيما يخص الصحة يبقى تدخل الجماعة مقتصرا على صيانة المستوصفات .وارى من خلال مشروع هذه الاتفاقية ،لا فيما يخص الديباجة ومواد وموضوع الاتفاقية. مع من ستتم؟ واعتبارا لذلك هل لمندوبية الصحة الحق في ابرام اتفاقية شراكة مع الجماعة حيت نلاحظ عدم الاشارة بالاتفاقية الى مكونات المشروع .فعلى الاقل ان تكون هناك دراسة حول الموضوع .وهم يتوفرون على نماذج للمستوصفات وتركيبة مكوناته.وهل مساحة العقار المقدرة ب 420ميتر مربع كافية لبناء مستوصف.ولذلك يجب ان نتوفر على ملف تقني متعلق بهذا المستوصف وآنذاك يمكننا ان نطرق باب الجهات المعنية ،حيت ان الجهة تتوفر على هذا الاختصاص في إطار التعاون والشراكة مع الدولة ومع القطاعات المعنية .اذن فمسودة مشروع اتفاقية الشراكة التي توجد بين ايدينا .فالطرف المعني بها غير حاضر معنا.فهل له الحق أن يناقشنا ويوقع معنا؟ وانطلاقا من هذه التساؤلات نؤجل هذه النقطة .فهل ذلك يدخل في اطار اختصاصات المجلس؟ وهل من حقنا القيام بعملية البناء؟

- **وقد اوضح السيد الرئيس من خلال تدخله** ان الجماعة لن تقوم بعملية بناء المركز الصحي بل فقط ستقوم بتعبئة العقار بعدما سيفوت لها من طرف العمران وقد **استأنف السيد امحمد ازلماض تدخله حيث أشار**، أن المادة الأولى من الاتفاقية جاءت واضحة حيث تشير إلى إقرار قواعد التعاون بين الطرفين من اجل النهوض بالقطاع الصحي بالمدينة والإقليم بدعم من وزارة الصحة من اجل احداث مركز صحي بحي مولاي اسماعيل. كما ان التقرير الذي تلته الاخت يتكلم عن البناء .واطرح هذه الأمور حتى لانتيه في سلك المساطر .وشكرا.

- **بعد ذلك تدخل السيد الرئيس فقال**: أتمنى من السيد امحمد ازلماض عندما نقدم في يوم ما شيئا أن يقول لنا أن ذلك قانونيا .فكل شيء في نظرك غير قانوني .فهذه الاتفاقية غير قانونية ،النظام الداخلي غير قانوني. فلا تبخسوا الناس أشياءهم. فالعمل ينجزه متصرفون ممتازون ولهم دراية بالقانون .وأنا فقط أتساءل .يقال " لو كان الخوخ يداوي ".

- **بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد فؤاد بوشامة حيث قال** :اعتقد السيد الرئيس ان هناك نوع من التسرع بخصوص هذه النقطة . فقد كان بالإمكان اعتماد مرحلة بمرحلة وسنبلغ الهدف. فقد كان من المفروض ادراج نقطة بجدول الاعمال تتعلق بدراسة الوضع الصحي بمدينة صفرو بحضور السيد مندوب الصحة .وعلى ضوء ذلك نقدم ملتمسا حول بناء مركز صحي بحي مولاي اسماعيل .و الخصاص لا يهم فقط هذا الحي بل يشمل أيضا حي بودرهم. وكذا إعادة بناء المركز الصحي بمنطقة بنصفار المغلق مند سنتين .ولذلك كان علينا ان نعتمد مرحلة بمرحلة وفي الأخير سنصل الى تحقيق هذه النتيجة وآنذاك ستتصل بك الوزارة للاستفسار حول توفر الوعاء العقار بحي مولاي اسماعيل .وسنخبرها بأنه متوفر لدى مؤسسة العمران. وآنذاك ستعمل الوزارة على ربط الاتصال بهذه الأخيرة قصد إيجاد صيغة تفاهمية بينهما لتنفيذ المشروع. ونفس الوضعية بالنسبة لحي بودرهم.وبالنسبة لمستوصف بنصفار يجب العمل على إخراجه إلى حيز الوجود، فهو مغلق مند سنتين . فالمسالة مرتبطة بمكاتب الدراسات .فالبنايات المجاورة له لم تصب بالانهيار .إلا ذلك المستوصف الذي اصيب بالانهيار للمرة الثانية .وهذا يعني أن مكاتب الدراسات " لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم" وشكرا.

- **بعد ذلك قال السيد الرئيس**:تطلبون التوصل بالمحاضر داخل الآجال.فمن سينجزها؟.

- **بعد ذلك اعطيت الكلمة الى السيد كريم شفيق حيث قال** :مشروع مستشفى التخصصات بعد ما قامت البلدية بإعطاء الوزارة وعاءا عقاريا تقدر مساحته ب700متر مربع وبخصوص هذا

المشروع الجديد فالبلدية لا تمانع في تعبئة الوعاء العقاري لانجاز مركز صحي .إنما لا يجب أن يكون هناك تأخير في تنفيذه .فمؤسسة العمران ستفوت ذلك العقار الى الجماعة وستعمل هذه الأخيرة على تعبئته لإحداث مركز صحي.وبخصوص عملية البناء بإمكان الجماعة أن تقوم ببناء مستوصف بناء على مقتضيات المادة 89 من القانون التنظيمي .فأي شيء لا يدخل ضمن إطار صلاحيات الجماعة وله ارتباط بالمصلحة العامة يمكن لهذه الاخيرة ان تقوم ببنائه.بمعنى اخر يمكن للجماعة ان تكون طرفا في بناء هذا المشروع بتلك المنطقة التي تشهد كثافة سكانية وتعاني من خصاص في المراكز الصحية. وعلى الجماعة ان تسهر على انجاز المشروعين مادام انها طرف فيهما ويتعلق الامر بتوظيف العقار البالغ مساحته 700متر مربع لتوسعة مستشفى محمد الخامس .وإحداث مركز صحي بحي الرفايف.

- **وقد أوضح السيد الرئيس في معرض تدخله،** ألى أننا نحاول استغلال الفرص التي تتاح امامنا .وهذا ما يجعلنا نسقط احيانا في التسرع انما يكون لصالح المدينة .اما بخصوص الملتمسات التي ذكرها السيد فؤاد بوشامة فإننا نقدمها للذي لا يعير اهتماما للموضوع.وهذا عكس الحالة التي نتداولها . فمندوبية الصحة هي التي تبحث عن احداث مركز صحي بحي مولاي اسماعيل.فبعد ان ربطت هذه الاخيرة الاتصال بالجماعة حول وضعية ذلك العقار أبلغناها بأنه يعود لمؤسسة العمران.وبحكم انه مخصص كتجهيز عمومي ستسلمه هذه الأخيرة للجماعة.وبالنسبة لمستوصف بنصفار فقد قامت الوزارة المعنية بتوفير اعتماداته المالية. وإعداد دراسته التقنية .ولو اننا كنا نعارض ان يتم بناؤه بنفس المكان بسبب تعرضه للانهيار مرتين. وحسب الدراسة التقنية فسيتم انجازه بنفس المكان وبطريقة معينة.كما أن اعتماداته المالية قد تم رصدها برسم سنة 2019.

- أما بخصوص إحداث مركز صحي بحي بودرهم فقد سبق للمجلس ان خصص لهذه الغاية جزءا تقدر مساحته ب1000 متر مربع من الوعاء العقاري المسمى سهب المساكن .وهذا ما دفعنا الى الدخول كطرف في مشروع هذه الاتفاقية .

- أما بخصوص الاختصاصات الموكولة للجماعة سواء منها الذاتية أو المشتركة .يمكننا التدقيق أكثر في ذلك إنما المؤكدان الجماعة لن تقوم بعملية البناء وإنما ستقوم فقط بتعبئة العقار . وفي نفس السياق طرح السؤال حول مدى قانونية القاعة المغطاة .فالعقار الذي أحدثت عليه القاعة المغطاة تابع للجماعة. وفي إطار الاختصاصات المشتركة تغطى بالاتفاقية جانب من الأمور المشتركة .وفي نفس الإطار فقد قمنا بتعبئة العقار المجاور للمستشفى البالغ مساحته اكتر من

700متر مربع قصد توسعة مستشفى محمد الخامس . وكما قلتم فالجماعة لم تقم بعملية بناء المركز الصحي إنما ستقوم بتعبئة الوعاء العقاري لذلك. وهناك تجارب عدة في هذا الشأن .

- **بعد ذلك تدخل السيد أحمد احمد الشريف**، حيث طرح السؤال التالي: هل الوعاء العقاري الذي سيتم به إحداث المركز الصحي بحي مولاي اسماعيل أصبح اليوم في ملك الجماعة؟ أم أن وضعيتها لم تسو بعد؟ **فأجاب السيد الرئيس قائلا**: لحد الآن لازالت وضعيتها لم تسو مع مؤسسة العمران.**وعلى اثر ذلك طرح السيد احمد احمد الشريف السؤال التالي** :هل ستقوم مؤسسة العمران ببيع العقار لفائدة الجماعة ام سيتم تفويته بالمجان؟ ولذلك نريد ان توضح لنا هذه النقطة.

- **بعد ذلك تدخل السيد امحمد ازلماض حيت قال**:أولا نحن مع هذا المشروع .انما يجب ان يكون في اطار القانون .وليس من حقنا القيام بعملية البناء أو إبرام اتفاقية لأجل البناء.وقبل كل شيء علينا أن ننظر إلى تخصيص ذلك العقار بتصميم التهيئة .وكذا تصميم التجزئة .وما يمكننا القيام به هو التخلي عن ذلك العقار لفائدة وزارة الصحة .وهذا سيكون حلا مناسبا لانجاز ذلك المشروع دون ابرام عقد اتفاقية شراكة لا من اجل البناء ، ولا التتبع، وغير ذلك،هذا من جهة.ولكن عندما تقرأ المشروع تجده كل طموح وخيال. ولذلك يجب أن تكون هناك دراسة تقنية للمشروع. وهل ذلك العقار كافيا لبناء ذلك المستوصف وفقا للمعايير المعمول بها من طرف وزارة الصحة؟ وآنذاك يمكننا أن نطرق باب الجهات المعنية كاملة .كوزارة الصحة وكذا مؤسسة العمران من اجل تخصيص ذلك العقار لانجاز مشروع احداث مركز صحي بحي مولاي اسماعيل وبهذه الوسيلة سيتم تجاوز كل المشاكل .كما أننا سنشتغل في إطار الصلاحيات الذاتية والمشتركة للمجلس .

- **وقد أوضح السيد الرئيس الى** اننا نريد ان نربح الوقت لان وزارة الصحة تنتظر موافقة المجلس على تعبئة ذلك الوعاء العقاري لانجاز المشروع وآنذاك ستسعى إلى القيام بكل الاجراءات واستيفاء مساطرها القانونية من اجل بناء المركز الصحي السالف الذكر .فإذا لم نصادق على هذه الاتفاقية التي نحن بصددها ستودع بالرف.ولذلك سنبدي الموافقة المبدئية لأجل بناء مركز صحي بحي مولاي اسماعيل على أساس أن يتم فيما بعد عرض على أنظار المجلس الاتفاقية النهائية بعد استفاء كل الاجراءات الادارية والقانونية للوعاء العقاري وتحديد مكونات المشروع.وللتوضيح فتعبئة العقار،يمكن ان يكون عن طريق التخلي أو الوضع رهن الإشارة .

مقرر310 بتاريخ 02 ماي 2019:

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر ماي 2019 المنعقدة يوم الخميس 2 ماي 2019.

وطبقا لمقتضيات القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بمشروع اتفاقية شراكة مع المديرية الإقليمية للصحة تتعلق بتخصيص عقاري وبناء مركز صحي..

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني و التي أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 17
- عدد الأصوات المعبر عنها : 17
- عدد الأعضاء الموافقين : 17

وهم السادة:

1- جمال الفلالي

2- عبد السلام بوهدون

3- محمد الداسي

4- نور الدين لمزابي

5- فاطمة الواحي

6- أحمد احمد الشريف

7- المصطفى علوي محمدي محرز

8- عبد العزيز التقي العلوي

9- شفيق كريم

10- عبد الله كراكي

11- عبد اللطيف بوشارب

12- ازلماض امحمد

13- رضوان الفرودي

14- فؤاد بوشامة

15- نبيل عبد العالي

16- سعاد لغماري

17- محمد ليكاتي

- عدد الأعضـــاء الرافضيـــن: لا أحـــد

- عدد الأعضـــاء الممتنعيـــن : لا أحـــد

<u>يقررما يلي</u>:

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر ماي 2019 المنعقدة يوم الخميس 2 ماي 2019 بإجماع أعضائه الحاضرين أثناء عملية التصويت من حيث المبدأ على مشروع اتفاقية الشراكة مع المديرية الإقليمية للصحة على أساس أن تقوم الجماعة بتعبئة العقار ووضعه رهن إشارة المديرية الإقليمية للصحة للغاية المطلوبة.

<u>الرئيس</u>: **<u>الكاتب</u>**:

جمال الفلالي **أحمد احمد الشريف**

- **<u>النقطة الرابعة</u>: الدراسة و التصويت على عقد شراكة بخصوص تسيير مشروع " إحداث سوق نموذجي لبيع الخضر و الفواكه السلاوي صفرو" في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:**

- **<u>أفاد السيد الرئيس</u>**، أن هذا المشروع قد تم إحداثه في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. ولاستكمال إجراءاته وضمان تسييره بشكل أمثل، لابد أن يتم ذلك عن طريق عقد شراكة تسلم من خلاله الجماعة ذلك المشروع حتى تتمكن الجمعية من إدخال عدادات الماء والكهرباء الخ.وهذا العقد ما هو إلا نموذج معمول به في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية .وبالتالي لا يسعنا إلا تزكية ذلك إلا إذا كانت هناك ملاحظة لدى الإخوان.

-**المناقشة**:

- **في البداية أعطيت الكلمة إلى السيد فؤاد بوشامة، حيث قال**: نحن مع المشروع، ونريده أن يخرج للوجود ،وكذلك الأمر بالنسبة لمشروع السوق النموذجي الكائن ببني هلال ستي مسعودة الذي طال انتظاره .فلو قمنا بتوظيف المبالغ المالية المؤداة عن فاتورة استهلاك الكهرباء خلال سنة لكانت كافية لاستكمال تجهيز السوق النموذجي .ولذلك نريد أن يخرج الى الوجود بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك .فالناس تريد ان تتجول،وسيترددون عليه بكثافة .وبالنسبة للسوق النموذجي لبيع الخضر والفواكه السلاوي صفرو فهو يتواجد بموقع استراتيجي .وقد قدم المستفيدون منه تضحيات .ولازال هناك عمل يتعين القيام به. وقد لاحظت بالاتفاقية أنهم ملزمين بتحمل 52 ألف درهم موزعة على الشكل التالي:

-مصاريف الكراء 32 ألف درهم.

-20الف درهم لتهيئة الأراضي الداخلية.

-فهؤلاء المستفيدون قدموا تضحيات من اجل إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود وقد تكبدوا عناء تواجدهم بجانب الطريق .وقد سمعت بان المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سبق ان خصصت لهذا المشروع 72 مليون سنتم .وبعد انجازه فقد تبقت من مبالغ المشروع 26مليون سنتم ولذلك يمكن اعفاؤهم من المصاريف الملزمين بها وكذلك تغطية مصاريف تهيئة الارضية الداخلية ،وهذا مقابل تضحياتهم ومعاناتهم طيلة سنة. وشكرا .

- **بعد ذلك تدخل السيد امحمد ازلماض حيث قال** ،في نفس التوجه نريد أن يكون هذا المشروع ناجحا ونموذجا يشجعنا لإحداث مشاريع أخرى بمناطق اخرى التي هي بحاجة

ماسة لمثل هذا المشروع ،في إطار لشاربونت كما هو معمول به في مدن أخرى كوسيلة لإيجاد حل للباعة الجائلين .المشروع ناجح إلا أنه لازال بحاجة إلى بعض الرتوشات. الملاحظ أن هناك فائض مسجل عن الاتفاقية الأولى المتعلقة بإحداث هذا السوق النموذجي يمكن توظيفه لمعالجة تهيئة الارضية الداخلية .ولذلك نريد لهذا المشروع ان يكون ناجحا ،وفي نفس الوقت مشجعا لإقامته بجهات أخرى .كما يجب العمل على اخراج الى حيز الوجود المرافق المرتبطة بهذا المشروع .وشكرا.

- **بعده تدخل السيد نور الدين لمزابي حيث قال:** لا أحد يمكن أن يجادل حول هذه الاتفاقية حيث أن هذا المشروع منذ ثلاث سنوات وهو قائم ليخرج الى حيز الوجود مؤخرا . وإذا قمت بمقارنة بين هذه الجمعية التي ستقوم بتسيير فضاء السوق في إطار اتفاقية شراكة مع الجماعة مع جمعية رياضية ستشرف على فضاء تابع للجماعة في اطار التسيير الرياضي فمصالح العمالة تتحدث عن المنفعة العامة.فهل سيطرح ذلك إشكالية ولكي لا يفهم كلامي خطأ فانا مع المشروع .ولذلك لمادا نطالب الجمعيات الرياضية التي تقوم بتنشيط فضاء رياضي ستعفى على اثره الجماعة من مجموعة من المصاريف ان تتوفر على صفة المنفعة العامة لكي نبرم معها اتفاقية شراكة.

- **بعد ذلك تدخل السيد رضوان الفرودي حيث قال** :الجميع يتمنى مثل هذه الأسواق النموذجية .فهؤلاء المستفيدون لازالت أمامهم إكراهات كبيرة ،حيت لا يتوفر السوق النموذجي على سياج يكون واقيا لبضاعتهم .بالإضافة إلى عدم وجود المرافق الصحية. وغير مزودين بالماء .وبالكاد استطاعوا إدخال عداد الكهرباء.وبالتالي فان المستفيدين يعانون من خصاص كبير في بعض التجهيزات ليرقى إلى تسميته بسوق نموذجي.

فالسوق النموذجي من المفروض أن يتوفر على معايير كبيرة.

وبالنسبة لمسألة تدبيره .فالوعاء العقاري تابع للأحباس وليس للجماعة .وبالتالي فمن حق المستفيدين الاشراف على تسيير السوق النموذجي حيث يؤدون واجبات السومة الكرائية شهريا .وهذا عكس الجمعية الرياضية التي تستفيد من فضاء تابع للجماعة .والتمس من السيد الرئيس خصم 10% من قيمة المبلغ المتبقي عن انجاز المشروع وتوظيفها في استكمال تهيئة أرضية السوق حيث أن المبلغ المخصص لذلك والمقدر ب 20 ألف درهم

لن يكون كافيا لتهيئة أرضية السوق لتكون في المستوى المطلوب ولذلك علينا أن نحاول إخراجه بصيغة تليق بالمجهودات التي بذلها المجلس في هذا الشأن .

- **بعده تدخل السيد محمد ليكاتي حيث قال**:إننا ندافع عن صورة المدينة وعلى سمعتنا داخل هذه المدينة لان السوق النموذجي أنجز في موقع استراتيجي بالنسبة للمدينة وعلينا أن ندافع على جمالية المدينة من خلال عدم استعمال واقي الباش .فإذا كنا سنساعد هؤلاء المستفيدون مساعدة حقيقية أن تكون المحلات التجارية معزولة الواحد عن الآخر وألا تظل على الشياع، ويمكن أن نفرض عليهم أو على الأحباس أن يكون لكل مستفيد محله، ولنفترض أن أحدهم قد توفي، فهل سيأتي الورثة لممارسة التجارة بذلك المحل؟ ولذلك فنحن في مرحلة أخرى من المعاملات مع هؤلاء المستفيدين، فإذا أردنا مساعدتهم فيجب عزل المحلات الواحد عن الآخر. وكل مستفيد يكون له محل خاص به و يتملكه والتوفر على العدادات الخاصة به.

- **بعد ذلك تدخل السيد عبد الكريم البزيوي، حيث قال**:كإضافة لما قاله الإخوان يجب الأخذ بعين الاعتبار الطوار المتواجد أمام السوق النموذجي بخصوص السير و الجولان وذلك بإرجاعه مترين إلى الوراء حتى تكون هناك سلاسة في استعمال الطريق.

- **وردا على ذلك أفاد السيد الرئيس**: أن هذه الملاحظة جاءت في محلها و سننظر في مدى إمكانية ذلك من الناحية التقنية، وبعد ذلك شكر الإخوان على تدخلاتهم التي تنم عن غيرتهم كما أضاف أنه باسم جميع الإخوان يهنئ المستفيدين على استكمال مشروع السوق النموذجي في إطار اتفاقية شراكة. إذ لا يمكننا تغيير بنودها، وهذا المشروع قد تم في إطار فلسفة المبادرة الوطنية حيث يسهم المستفيد من المشروع بنسبة معينة كما أن الجماعة تسهم بدورها في إنجاز المشروع. وأنا أقول المساعدة التي يمكن تقديمها لهؤلاء المستفيدين تتجلى في أن نتركهم يشتغلون، فهم يشتغلون فهم مستعدون للعمل و تجهيز ذلك السوق النموذجي ويأتي متدخل ويقول لهم بأنه على الجماعة القيام بالأشغال المتبقية وإن كان أن

تلك المساهمة للمواطن أصلا يتم تضخيمها. فهل الجمعية قامت بإعطاء المساهمة المقدرة ب 32 ألف درهم . ففي ا لأصل يتم تضخيمها لكي يتم الوصول إلى نسبة 33% كمساهمة للمواطن بالإضافة إلى مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كما أن الجماعة بدورها تسهم في إنجاز المشروع وما تقولونه لم يغب عنها. وقد حاولنا عدة مرات إلى تحقيقه من خلال الرفع من قيمة المبلغ ب 10% إلا أننا اصطدمنا بانصرام الآجال المعمول بها في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبالتالي لم يكن بودنا القيام بذلك. وقد قمنا بمحاولة وعقدنا اجتماعات مع السيد الباشا والسيد الخازن للنظر في كيفية توظيف جزء من المبالغ المالية المتبقية عن تنفيذ المشروع لاستكمال الأشغال المتبقية، وهذا متوقف على مدى ما تسمح به المساطر الإدارية و المالية المعمول بها.

فنحن نشتغل على هذا الملف، و نتمنى أن يخرج إلى حيز الوجود، وإن كان الآن يروج أن المسؤولين عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سيعمدون إلى إلغاء المبالغ المالية المتبقية من الاعتمادات الخصوصية لتمويل مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلا انه لا شيء مؤكد، هناك إلغاء ما تبقى من الاعتمادات المالية، فالمشروع الذي ينجز لفائدة الجمعية في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فهو مشروع في المستوى وقد تم إحداثه في موقع استراتيجي، وتمنى أن يسهم في تحسين ظروف ممارسة النشاط التجاري وذا مردودية تجارية تنعكس إيجابا على المستفيدين. ونأمل أن يكون ذلك المشروع نموذجا ناجحا لتعميمه على باقي المناطق الأخرى، أما مشروع بنو هلال فكلما اقتربنا من إخراجه إلى حيز الوجود، إلا وتظهر بعض الأمور التي تعرقل ذلك، ونتمنى أن يتم توظيف المبالغ المالية المتبقية والمقدرة تقريبا ب 36ألف درهم في المشروع الذي طرحته جمعية المستفيدين من هذا السوق النموذجي وما سينطبق على الجمعية الأولى سينطبق على هذه الجمعية الثانية. ولذلك فإننا نتمنى الاستفادة من تلك المبالغ المالية المتبقية ومن خلال التواصل المفتوح مع

المستفيدين، فهم مستعدون للرحيل إلى السوق النموذجي بنو هلال بعد استكمال بعض الإجراءات البسيطة.

- **بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد الباشا**، حيث أفاد أنه بخصوص ملف الأسواق والملك العمومي بمدينة صفرو فهو يؤرق الجميع. وكما هو معلوم فالمدينة مقبلة على برنامج التأهيل الحضري، ولذلك فلا يمكن الإقدام على تنفيذ برنامج التأهيل الحضري و المدينة تعيش هذه الحالات حيث يتعين إيجاد الحلول المناسبة للسوق الأسبوعي ولمنطقة درب الميتر وللسوق النموذجي بنو هلال ستي مسعودة وكذا الجيوب الأخرى للباعة الجائلين، فمن ضمن الملفات التي نتداولها يوميا على مستوى الباشوية و المجلس ومجموعة من الإخوان هو ملف الملك العمومي والذي يؤثر على التجار، وقد خطونا خطوات جيدة بخصوص ملف السوق النموذجي لبيع الخضر والفواكه السلاوي. وبالمناسبة فإنني أشكركم جميعا على انخراطكم بشكل إيجابي لإنجاح هذا الملف ليكون نموذجا ناجحا يمكن الإقتداء به و تعميمه، ويمكننا في المستقبل أن نعمل على إنجاز سوق أخضر أحسن منه وبأقل تكلفة.أما بخصوص السوق النموذجي بنو هلال وكما قال السيد الرئيس، فقد عقدت بخصوص وضعيته عدة اجتماعات، وسيتم في المرحلة المقبلة تحديد الأماكن على أن يتم بعد ذلك تحيين لائحة إحصاء المستفيدين وسنعمل في إطار المقاربة التشاركية على إيجاد الحل المناسب لإخراج السوق النموذجي بنو هلال ستي مسعودة إلى حيز الوجود إذ لا يعقل أن يظل هذا الملف يراوح ومكانه وأن تظل الحالة بمنطقة ستي مسعودة كما هي عليه الآن. ومن جهة أخرى، فقد أعطيت انطلاقة مشروع المقاسم الذي سيحتضن مستغلي الملك العمومي بمنطقة درب الميتر كما نبحث في إيجاد صيغة قانونية للعقار الكائن بجنان حماموش الذي لا يوجد ضمن الأملاك الجماعية بل هو ملك خاص، وعلى العموم أنني أطلب من جميع مكونات المجلس الانخراط الفعلي لإنجاح هذه المشاريع نظرا لارتباطها بمصلحة المدينة، وكذا فهي مرتبطة أيضا بالجانب الاجتماعي و الجانب

الأمني. وهذه رسالة أردت قولها لكي يتعاون معنا كل السادة المستشارين لإقناع أولئك الأشخاص على الرغم من كونهم مقتنعين لأن هذه العملية ذات ارتباط وثيق بمصلحة المدينة. وعشية هذا اليوم ستقوم لجنة بعملية أولية لتحديد الأماكن، وبعد ذلك سنمر إلى عملية تحيين اللوائح في إطار مقاربة تشاركية ينخرط فيها التاجر و المجلس البلدي و السلطة المحلية، وأقول أن الوضعية الحالية التي توجد عليها مدينة صفرو فلن يتم إيجاد حل لها عن طريق المقاربة الأمنية، وإنما يجب الاشتغال وفق مقاربة اجتماعية، وهذا بغض النظر على أن هناك بعض السماسرة الذين يستفيدون من هذه الوضعية وهي فئة قليلة، إنما يجب أن تكون هناك حلول لتلك الفئة العريضة والتي تشكل الأغلبية. وبعد ذلك سيكون لنا نظر مع تلك الفئة القليلة، وشكرا.

بعد الانتهاء من عملية التصويت **أعطيت الكلمة إلى السيد، فؤاد بوشامة، حيث قال**: لقد سلمت رخصتين بمنطقة باب المقام خاصتين بالألعاب وما هو ملاحظ أن المستغل يقوم بقطع الطريق كما أن نوعية الألعاب الموجودة بساحة باب المقام فهي غير صالحة فهي تلوث الهوية البصرية ولذلك يجب على المستغل أن يتوفر على ألعاب في المستوى، ونحن لسنا ضدهم في طلب رزقهم إلا أن ما هو معروض بالساحة عبارة عن " Cap Canaveral " تحجب الرؤيا للتمتع باخضرار أشجار تلك المنطقة، كما أن المارة القاصدين بويعقوبات لم يعودوا يجدون منفذا يؤدي إلى تلك المنطقة بسبب تواجد الدراجات الهوائية.

- **بعد ذلك تدخل السيد الرئيس، فقال**: بالفعل يجب أن تكون الألعاب في المستوى المطلوب لساحة باب المقام.

-

مقرر311 بتاريخ 02 ماي 2019:

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر ماي 2019 المنعقدة يوم الخميس 2 ماي 2019.

وطبقا لمقتضيات القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بعقد شراكة بخصوص تسيير مشروع إحداث سوق نموذجي لبيع الخضروالفواكه بالسلاوي في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني و التي أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 18
- عدد الأصوات المعبر عنها : 18
- عدد الأعضاء الموافقين : 18

وهم السادة:

1- جمال الفلالي

2- عبد السلام بوهدون

3- محمد الداسي

4- نور الدين لمزابي

5- أحمد احمد الشريف

6- المصطفى علوي محمدي محرز

7- لمياء العزيزي

8- عبد العزيز التقي العلوي

9- شفيق كريم

10- عبد الله كراكي

11- عبد اللطيف بوشارب

12- سعاد لغماري

13- ازلماض امحمد

14- البزيوي عبد الكريم

15- رضوان الفرودي

16- محمد ليكاتي

17- فؤاد بوشامة

18- نبيل عبد العالي

- عدد الأعضـــاء الرافضيـــن: لا أحـــد

- عدد الأعضـــاء الممتنعيـــن : لا أحـــد

بقرر ما يلي:

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر ماي 2019 المنعقدة يوم الخميس 02 ماي 2019 قد وافق بإجماع أعضائه الحاضرين أثناء عملية التصويت على **عقد شراكة بخصوص تسيير مشروع إحداث سوق نموذجي لبيع الخضر و الفواكه بالسلاوي في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية** على الشكل التالي:

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

Initiative Nationale pour le Développement Humain

المملكة المغربية

وزارة الداخلية

جماعة صفرو

***

البرنامج الأفقي

عقد شراكة

بين كل من:

- **رئيس المجلس الجماعي لمدينة صفرو.**
- **رئيس جمعية " المدينة القديمة لباعة الخضر و الفواكه" بصفرو**

بخصوص تسيير مشروع " إحداث سوق نموذجي لبيع الخضر و الفواكه السلاوي صفرو"

تمهيـــد:

- تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الواردة في الخطاب الملكي لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله بتاريخ 18 ماي 2005 الذي حدد أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1-02-297 الصادر في 25 رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي كما وقع تغييره و تتميمه و تعديله بموجب الظهير رقم 1.02.206 بتاريخ 12 جمادى 1423 (23 يوليو 2002) بتنفيذ القانون 00.75.
- بناء على المرسوم رقم 2-05-1016 الصادر بتاريخ 12 جمادى الثانية 1426 الموافق ل 19 يوليوز 2005 المحدث للحساب الخصوصي المسمى " صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ".
- بناء على المرسوم رقم 2-05-1017 الصادر بتاريخ 12 جمادى الثانية 1426 الموافق ل 19 يوليوز 2005المتعلق بمساطر تنفيذ النفقات المدرجة في إطار الحساب الخصوص ل " صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية " .
- بناء على المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى 1431 (20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية.
- وتبعا لقرار الوزير الأول رقم 05-82-03 الصادر في 12 رجب 1426 (30 غشت 2005) بتعيين آمرين مساعدين بالصرف.
- تبعا لقرار الوزير الأول رقم 05-108-3 صادر في 27 شوال 1426 (30 نونبر 2005) بتفويض الإمضاء للمصادقة على الصفقات و نسخها وكذا الاتفاقيات.

- بناء على القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير المالية و الخوصصة رقم 7077 مكرر بتاريخ 12 أكتوبر 2005 والمتعلق بإحداث الحساب الخصوصي بميزانيات الجماعات المحلية المسمى " صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية".
- بناء على منشور السيد الوزير الأول رقم 2003/7 بتاريخ 27 يونيو 2003 الذي ينظم عقود الشراكة بين الدولة و الجمعيات.
- تنفيذا للمذكرة التوجيهية 2011-2015 للمرحلة الثانية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- بناء على طلب رئيس المجلس الجماعي صفرو تحت عدد 5178 بتاريخ 22 يوليوز 2016.
- بناء على محضر اجتماع اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية المنعقد يوم الخميس فاتح دجنبر 2016.
- بناء على ملتمس رئيس المجلس الجماعي، رئيس اللجنة المحلية للتنمية البشرية لمدينة صفرو عدد 4066 بتاريخ 2014/06/11.

تم الاتفاق ما بين:

- جماعة صفرو، ممثلة في شخص السيد رئيس المجلس الجماعي صفرو،
- جمعية " جمعية المدينة القديمة لباعة الخضر و الفواكه " صفرو، ممثلة في شخص رئيسها.

على ما يلي:

- المادة الأولى:

ينجز و ينفذ و يسير مشروع " إحداث سوق نموذجي لبيع الخضر و الفواكه السلاوي، صفرو بشراكة بين جماعة صفرو، بصفتها حاملة للمشروع و " جمعية المدينة القديمة لباعة الخضر و الفواكه بصفرو" بصفتها مستفيدة من المشروع ومساهمة فيه على الشكل التالي:

أولا: التزامات جمعية " المدينة القديمة لباعة الخضر و الفواكه بصفرو:

تلتزم جمعية " المدينة القديمة لباعة الخضر و الفواكه بصفرو، بمساهمتها في المشروع بما يلي:

- تلتزم الجمعية بالمساهمة بمبلغ 52000.00 درهم موزع كالتالي:
  - ✓ مصاريف الكراء 32000.00 درهم.
  - ✓ تهيئة الأرضية الداخلية للسوق في حدود 20000.00 درهم.
  - ✓ الالتزام بالتكفل بكل المصاريف الضرورية لتسيير السوق.
  - ✓ الالتزام بتسيير المشروع و تأطير المستفيدين.
- توفير مصاريف الربط بالماء الصالح للشرب و الكهرباء.

- اتخاذ جميع التدابير القانونية المعمول بها و المتفق عليها ضمن عقد الشراكة رقم 17 بتاريخ 2016 و المتعلقة بتدبير المشروع لضمان الاستمرارية (الصيانة و المحافظة على التجهيزات المقتناة) وتوفير مصاريف التسيير والاستغلال والموارد البشرية الضرورية.
- لا يحق لهذه الجمعية بيع التجهيزات و الآلات المقتناة أو حجزها أو تفويتها أو إعارتها لأي كان إلا بإذن صريح من طرف اللجنة المحلية للتنمية البشرية لمدينة صفرو.
- تقديم محاضر و تقارير أدبية ومالية للسير العادي للمشروع من طرف الجمعية للجنة المحلية للتنمية البشرية لمدينة صفرو.
- إخبار رئيس اللجنة المحلية للتنمية البشرية لمدينة صفرو كتابة بكل مشكل أو تأخير أو عرقلة تطرأ أثناء تسيير المشروع والتي من شأنها أن تعوق نشاطه جزئيا أو كليا.
- إعداد الوثائق الضرورية و الحصول على الرخص الإدارية المتعلقة بالمشروع إذا اقتضى الحال.
- إعطاء أولوية واهتماما خاصين لسلامة الأشخاص وحراسة الأملاك و حماية البيئة إضافة إلى مسؤولية تثبيت الأمن داخل الموقع وذلك جميع مراحل تدبير المشروع.
- توفير جميع الموارد البشرية و المادية اللازمة لتنظيم التجار.
- ضمان دفع الضرائب و الرسوم المتعلقة بالوظيفة داخل الموقع.
- ضمان تحمل المسؤولية عن تنظيم الباعة المستفيدين داخل الموقع.
- الالتزام بذكر الإطار التشاركي (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية) في جميع الوثائق واللوحات والإعلانات والبلاغات المنشورة أو الموجهة لوسائل الإعلام و العموم، كما يجب تضمين جميع المعدات و التجهيزات بالهوية البصرية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (Logo INDH).

ثانيا: التزامات جماعة صفرو:

- المادة الأولى:

بعد التأكد من وفاء جمعية المدينة القديمة لباعة الخضر و الفواكه بصفرو بالتزاماتها في المشروع (بما فيها مقتضيات عقد الشراكة رقم 17 بتاريخ 2016) تقوم جماعة صفرو بإتباع المساطر و الإجراءات القانونية المعمول بها لإنجاز المشروع.

- وضع هياكل بناء (construction d'une charpente).
- بناء جدار الإحاطة.

الربط بشبكة الصرف الصحي.

- **المادة الثانية**:

يمنح تسيير هذا المشروع بصفة نهائية لجمعية المدينة القديمة لباعة الخضر و الفواكه بصفرو، و تحرير محضر في هذا الشأن، بحضور لجنة مكونة من ممثلي: السلطة المحلية، قسم العمل الاجتماعي بالعمالة، اللجنة المحلية للتنمية البشرية وجمعية المدينة القديمة لباعة الخضر و الفواكه بصفرو، غير أنه في حالة ما إذا أخلت هذه الخيرة بالتزاماتها فيما يخص ضمان استمرارية المشروع أو فقدانها للصفة القانونية، يحث للجنة المحلية للتنمية البشرية لمدينة صفرو، نقل هذا المشروع الممول من طرف صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى هيأة أخرى تمارس نفس النشاط بمدينة صفرو بعد المصادقة عليه من طرف اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية.

- **المادة الثالثة**:

يحدد دور السلطة المحلية في المراقبة و التتبع و مواكبة الجمعية المسيرة للمشروع.

- **المادة الرابعة**:

يتم العمل بهذه الاتفاقية لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

- **المادة الخامسة**:

يسري مفعول هذا العقد ابتداء من تاريخ التوقيع عليه، ويعهد بتنفيذه لجمعية المدينة القديمة لباعة الخضر و الفواكه بصفرو.

الرئيس: **الكاتب**:

جمال الفلالي **أحمد احمد الشريف**

المملكــة المغربيـــة
وزارة الداخليـــــة
عمالة إقليم صفــرو
جماعـــة صفـــرو

برقيــة
ولاء وإخـلاص
مرفوعـة إلـى السدة العالية بالله
صاحـب الجلالـة
الملك محمـد السـادس نصـره الله
القصر الملكي العامر = الرباط =

بمناسبة انتهاء أشغال الدورة العادية المنعقدة بتاريخ 02 ماي 2019، يتشرف خديم الأعتاب الشريفة رئيس المجلس الجماعي لمدينة صفرو ، أصالة عن نفسه ونيابة عن أعضاء المجلس وكافة سكان مدينة صفرو بأن يرفع إلى السدة العالية بالله مولانا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

وأيده آيات الولاء والإخلاص والتعلق بأهداب العرش العلوي المجيد .

كما أن أعضاء المجلس وسكان مدينة صفرو يؤكدون مباركة خطوات جلالتكم السديدة وتجندهم الدائم وراء جلالتكم في سبيل نصرة قضايا هذا الوطن وحماية مقدساته.

حفظكم الله يا مولاي بما حفظ به الذكر الحكيم وأبقاكم حصنا حصينا وملاذا آمنا لشعبكم الوفي ، وأقر عينكم بولي عهدكم المحبوب الأمير الجليل مولاي الحسن و شد أزركم بصنوكم السعيد الأمير مولاي رشيد وبسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه تعالى سميع مجيب .

والسلام على المقام العالي بالله

حرر بصفرو في : 02 ماي 2019
موافق ل: 26 شعبان 1440
خديم الأعتاب الشريفة
جمال الفلالي